قوام الدین

میرزا کوچک

ساحه

حاجه



عین الحکمه قوام الدین رازی

بسم الله الرحمن الرحيم بنور شروق اشراقه

الحمد لله الذي قد اشرق بنور وجوده وجود الموجودات واضح العالم باسره الشمس لا الامس

واثل الموجودات واراد بجوده بكون المكونات وافرح العقل الفعال وابدع

وكون بكينونته كونها بكون كون المكونات والنشاة انما فرع العقل الفعال وابدع والنكرانين

نا سبيل اس الاسطقسات والنشأة والطالبة لمعارف والافضال وخلق الذرات

النفس الكامل بتكميل القوى القابلة للكمال والطالبة بحركات المنابت والصلوة على محمد العرب

زين سماء الدنيا بزينة الكواكب وحرك الافلاك بتحريك النفوس والعظمى

على سبيل الترتيب والتعاقب وتراصف اشتى من الارضين بالتقوى نعمات النجم والبحار

على العرب والعجم الموبدين عند ربه بارسال الائمة الامم المفوض اسرار الكرامة والغيب

اسياد الارض والسماوات وحيط فيوضات انوار الهدايات وخزان اسرار ارباب الجلالين

ومع خليفته بلا فصل امير المؤمنين ويعسوب الدين وامام الموحدين وقدوة ارباب الحقيقة والمتخلقين

ومع آله واصحابه المنظورين عن ارجاس الطبيعة والمتخلقين بالاخلاق الحسنة والمتحلين

عن رذائل الصفات الذميمة وبعد



دكان رجل مغربيا من تحت منزله منزل الله

بالمسجد الحرام واد الله شرفها وكان يرفع يديه الى الكعبة

السماء ويقول بصوت حزين يا الكلام

وقد فيها فتنة طاب الكوى ديدي ديدي وكان لسطح الميزان

طلبكم كوها بندي نبد بندي كان مغربي

فسئل عن حديث المعصومين عليهم السلام اندري ما يقول

عن الرجب وقال عليه السلام تقول

# هذه رسالة موسومة بعين الحكمة طلوعها من المبدء وغروبها الى المعاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
فيجب ان يعلم ان لكل علم لابد من ثلثة امور لم يكن شيء منها لم يكن
ذلك العلم الموضوع والمسائل والمبادي اما الموضوع فهو الذي يوضع
ويبحث عن عوارضه الذاتية والمسائل هي التي يطلب ان يعلم وما يطلب
في كل علم ان يعلم هو كون موضوعه او نوع موضوعه او عرض ذاتي له اما على
احوال ذاتية لها والمبادي هي التي يتوقف العلم بالمسائل عليها اي على العلم
بها وما يتوقف عليه العلم اما من التصورات او من التصديقات وما هو
من التصورات كتصور الموضوع واجزائه واحواله الذاتية التي تثبت له من حدود
ورسوم موضوعه وما هو من التصديقات اما بين بنفسه واما ان يحتاج الى البيان
وما هو بين بنفسه علوم متعارفة وما يحتاج الى البيان اما للمتعلم ظن على خلافه
ام لا الاول مصادرات والثاني اصول موضوعة فلنا قبل الشروع في كل
علم تصور موضوعه واجزاء موضوعه والتصديق بوجودها جميعا لكن لا بينا فمن
المتعارفات والاقسام المسلمات وانت من البين الواضح ان ههنا علوما متخالفة سواء

كان



كان بعضها تحت بعض ام لا وللعلوم المتخالفة موضوعات متخالفة وكل واحد منها ان
لم يكن بينا بنفسه في التصور او التصديق يجب ان يتبين ولا يمكن بيانه في العلم
الذي هو موضوعه اذ هو فيه من المسلمات فلابد ان يتبين في علم آخر ولذلك
ايضا موضوع ان لم يكن بينا فيتبين في علم آخر بالضرورة حتى ينتهي الى علم مبين فيه موضوع
العلوم ومباديها بلا واسطة او بواسطة وذلك العلم هو الذي نحن في سبيله وهو اعم
العلوم واعلاها وموضوعه لابد وان يكون اعم الموضوعات واعرفها ولم يكن عند العقل
مفهوم اعرف واعم منه والذي بذاته هو الشيء والوجود والموجود لانها
اعم المفهومات واعرفها ولم يكن عند العقل مفهوم اعرف واعم منها ولان عموم الوجود
وظهوره لعموم الشيء وظهوره كما ستعلم فلابد لذلك العلم ان يكون موضوعه احدا
منها فلننظر اي واحد منها يصح ان يكون موضوعا له وايها لا يصح فنقول
الوجود لا يصح ان يكون موضوعا لذلك العلم اذ الموضوع لذلك العلم
يمكن ان يصير بانضمام القيود موضوعات العلوم متخالفة ومحمولا عليها
وله اعراض واحوال ذاتية يحمل عليه والوجود ليس كذلك فهو لا يصلح لكونه
موضوعا له والموجود وان كان كذلك لكن لا بما هو موجود بل بما هو شيء
اذ الشيء بالذات يصير بانضمام القيود موضوعات العلوم متخالفة ويكون
محمولا عليها وله بالذات احوال واعراض ذاتية تحمل عليه كالوجوب
والامكان والوحدة والكثرة وغير ذلك من الاحوال والاحكام لكن

الشيء ما لم يكن موجودا لم يتصف بتلك الصفات ولم يكن معروضا لتلك
الاحوال ولذا قالوا الموضوع لهذا العلم هو الموجود لكن لا بما هو
موجود بل بما هو شيء والمراد بالشيء هو المعنى البديهي والوجود كونه و
الموجود ما هو له والموجود بهذا المعنى اما ان يكون في نفسه واما ان يكون كذا
وكل واحد منهما اما بالفعل واما بالقوة والموجود بالفعل مطلق لا يخلو
اما ان يكون ضروريا بالنظر الى ذاته ام لا الاول هو الواجب بالذات والثاني
هو الممكن والمراد بالممكن ههنا ما هو قابل للوجود والعدم لان الممكن
يقال بالاشتراك على ما هو قابل للوجود فقط كالاشياء الدائمة الثابتة وعلى ما هو
قابل للوجود والعدم كالاشياء الكائنة الفاسدة وعلى الموجود بالقوة الذي
هو الممكن بالامكان الاستقبالي والاستعدادي والممكن بالمعنى الاول لازم
للواجب بالذات وبالمعنى الثاني قسيم له وبالمعنى الثالث قسيم للموجود بالفعل
والدليل على ان الممكن بالمعنى الاول لازم للواجب ما قوله محي ذاته ما قال
ارسطو في ملازم القضايا الموجهة ان كل ما صدق عليه واجب ان يوجد
صدق عليه ممكن ان يوجد اذ لو لم يصدق عليه ممكن ان يوجد لصدق
عليه ليس بممكن ان يوجد وما ليس بممكن ان يوجد ممتنع ان يوجد وما
ان يوجد بالذات ممتنع ان يوجد وهذا مما لا يمكن فكل ما صدق عليه
واجب ان يوجد صدق عليه ممكن ان يوجد بالمعنى الاول ولزمه والممكن الخ

اذ المسؤول بهل اما بسيط او مركب منه

الخ قسيم له لان الممكن بهذا المعنى قابل للعدم والواجب ليس بقابل للعدم وما
هو قابل للعدم قسيم ما ليس بقابل للعدم فالممكن بالمعنى الثاني قسيم للواجب بالذات
ويقال للممكن بالمعنى الاول الممكن الخاص لان قابليته مختصة بالوجود فقط
وللممكن بالمعنى الثاني ممكن عام لعموم قابليته بالنسبة الى الوجود والعدم فتبين
مما قلنا ان كل ما هو واجب ان يوجد بالذات سواء كان في نفسه او لحال ما
قابل للوجود فقط بالنظر الى ذاته والقابل للوجود من حيث هو قابل ليس بممكن
ان يكون فاعلا له فكل ما هو واجب ان يوجد في نفسه او لحال ما ليس بممكن ان يكون
فاعلا وتسمية الباري عز اسمه وتوصيفه بانه واجب الوجود بذاته لم يكن صحيحا
وهذا من مخترعات بعض الفلاسفة المتاخرين تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا
ولذا لم يسم الله تعالى ولم يصف نفسه بواجب الوجود والمعصومون عليهم السلام
الحكماء ايضا لم يصفوا الله تعالى بانه واجب الوجود بل يصفون بانه ~~معطي~~
~~للاشياء هو خالق وموجد لها لا موجب ومن هم لما كان ورد في القرآن بانه رب~~
~~السموات والارض وخالق كل شيء وقال ارسطو ايضا في المعالم الالهي ان تدرك~~
~~ان الاشياء العقلية علم الاشياء الحسية والباري الاول لا يعلم الاشياء العقلية~~
~~والحسية بل هو محيط الحسية~~ بالجملة الممكن مطلقا سواء كان عاما او خاصا
لم يكن فاعلا للوجود لانه قابل له والقابل من حيث هو قابل لا يمكن ان يكون
فاعلا بالضرورة فالذي يجب وجوده بذاته في نفسه او لحال ما لما كان ممكنه

بل يصفون المبدعات والزمان بانها واجبة بذواتها كما نقل عنهم منه

بالامكان الخاص لم يكن بذاته فاعلا للوجوب مطلقا والى علل للوجوب بذاته
ايضا لم يكن قابلا له بالضرورة لانه ليس بممكن لا بالامكان الخاص ولا العام
وليس بواجب لا بذاته ولا بغيره بل هو خالق وموجد لها جميعا والفاعل
بذاته لم يكن موجبا وملزوما لشيء من الاشياء ولا واحد من الاشياء واجبا به
ولازما له لان ما هو قابل للوجوب فقط الذي هو ممكن بالامكان الخاص
ليس بممكن ان يكون وممتنع ان لا يكون بالنظر الى ذاته فهو واجب ان يكون
بذاته لا بفاعله ولا بغير فاعله وفاعله يكون مجعولا وموجودا وفاعله يكون
جاعلا وموجدا له دائما لانه قابل للوجوب بذاته لا موجبا ملزوما له وما هو
قابل للوجود والعدم الذي هو الممكن بالامكان العام ايضا لم يجب بفاعله
وفاعله لم يكن موجبا له لانه ان وجب بفاعله لم يخلو اما ان يكون مع وجود
فاعله ممكنا ان لا يكون بالنظر الى ذاته او ليس بممكن وان امكن مع وجود
فاعله ان لا يكون بالنظر الى ذاته امكن ايضا ان يكون فاعله موجودا بدونه وحينئذ
لم يكن فاعله موجبا له هذا خلف لا ممكن وان لم يمكن مع وجود فاعله ان لا يكون
موجودا بالنظر الى ذاته لم يكن ممكنا بالامكان العام وهذا خلاف ما فرض او
الممكن بالامكان الاستقبالي ايضا لم يجب بفاعله لان فاعله قد يكون موجودا
بدونه فالممكن مطلقا لم يجب بفاعله وفاعله لم يكن موجبا وملزوما له ايضا بل
فاعله يكون جاعلا وموجدا له ان وجب وجوده بذاته ام بغيره وسيتضح

هذا



هذا في البحث عن العلل والمعلولات ونتبين هنالك ان ما يجب وجوده بذاته بلا علة
يجب واعلم ان الامكان قد ينسب تارة الى القابل وتارة الى المقبول وينسب الى
الكل على البدل وما ينسب الى القابل يكون اما قبل وجود المقبول فيه واما بعد وجوده
فيه والذي يكون قبل وجود المقبول فيه هو ما به يصير القابل مستعدا للمقبول و
بسببه يقال للقابل بالقوة كذا وكذا وذلك هو المسمى بالامكان الاستعدادي بالقوة صح
والاستقبالي وهذا بالذات ما انه الى المقبول وان نسب الى المقبول النسبة
يكون بالعرض وما هو للقابل مع وجود المقبول فيه هو قابلية القابل لوجوده
وقابليته لوجوده بسبب انه قابل للوجود في نفسه اذ المقبول لو لم يكن قابلا للوجود في
نفسه لم يكن القابل قابلا لوجوده كما اذا لم يمكن المقبول موجودا فيه لم يكن القابل
حاملا وموضوعا له بالفعل وان كان المقبول وامكانه من القابل لان كونه منه
فالامكان الذي يكون للقابل مع وجود المقبول فيه بسبب امكانه في نفسه وامكانه
في نفسه يكون مع وجوده فيه لانه من لم يكن موجودا لم يكن ممكنا ولم يحكم عليه بالضرورة
لا بالامكان ولا بالامتناع والقابل ايضا من لم يتصف به لم يكن قابلا له و
لوجوده وهذا الامكان ليس هو استعداده للمقبول لان هذا له مع وجود
المقبول فيه ولا يمكن ان يكون قبل وجوده فيه واستعداده للمقبول قبل
وجوده فيه ولا يمكن ان يكون معه وايضا هذا الامكان يكون له بالعرض
وبامكان المقبول في نفسه واستعداده للمقبول يكون له بالذات لا بالاستعداد

امر اخر وضرورة القابل من حيث هو قابل يكون مسبوقا على استعداده الذي يكون له بالذات سابقا على الامكان الذي يكون له بسبب امكان المقبول في نفسه وضرورته ايضا يكون له بالذات لا بضرورة المقبول بل المقبول يكون ضروريا بضرورته لان ضرورة المقبول انما هي باستعداده التام له والمراد

الاستعداد مطلقا سواء كان تاما او ناقصا يكون للقابل بالذات وبضرورته

واتمام استعداده يصير المقبول ضروريا وان كان القابل ايضا يصير واجبا بوجوب المقبول في نفسه كما يصير ممكنا بامكانه في نفسه لكن بالعرض وبالجملة المقبول بالذات في تقدم امكان القابل على ضرورته من حيث هو قابل يكون من كان القابل قابلا له بالامكان العام اذ لو كان قابلا له بالامكان الخاص لم يكن قابليته مسبوقة باستعداده بل يكون قابلا له بالضرورة الذاتية لا الاستعدادية والمقبول ايضا لازم لذاته وواجب بوجوب ذاته فيتبين مما قلنا مجملا ان ما هو قابل للوجود و

العدم يجب له مادة حتى ينتهي الى المادة الاولى والمادة الاولى واجب بذاته و موجود فيها علة وا ما وامكان الفاعل هو قوته على الفعل وقوة الشيء على الفعل فرع امكان المفعول وقابليته للوجود اذ المفعول لو لم يكن قابلا للوجود لم يمكن للفاعل ان يفعله اصلا فعلم ان الشيء ما لم يكن موجودا لم يكن ممكنا لا بالامكان الخاص ولا العام ولم يكن واجبا لا بالذات ولا بالغير اذ الامكان والوجوب مطلقا كيفية كون الشيء سواء كان في نفسه



او بحالها وكيفية كون الشيء فرع كونه وموضوعه بالضرورة ولكن الكلام في المرتبة وملاحظة العقل سابقا على الوجوب والوجوب على الوجود مطلقا لكن الشيء ما لم يكن موجودا لم يتصف بصفة من الصفات ولم يكن محكوما عليه ولا به مطلقا

في توضيح ما قاله المتأخرون في تقسيم الموجود الى الواجب والممكن وهو الحق فيه قد علمت انه لا بد في التقسيم ان يكون المقسم متصورا وان يكون صادقا على اقسامه اذ المقسم لو لم يكن متصورا او لم يكن صادقا على اقسامه لم يكن القسمة الا في القول فقط ففي تقسيم الموجود الى الواجب والممكن ايضا لا بد لنا ان يكون الموجود متصورا وان يكون صادقا عليهما بالضرورة فنقول الموجود بالمعنى البديهي الذي هو موضوع العلم سواء كان في نفسه او بحاله ما ينقسم الى الواجب والممكن ويصدق عليهما وكل واحد منهما يكون موجودا بهذا المعنى لان الموجود بالمعنى المذكور لو لم ينقسم الى الواجب والممكن ولم يصدق عليهما ولم يكن كل واحد منهما موجودا بهذا المعنى لم يكن البحث عنهما في هذا العلم ولا في واحد من العلوم بالضرورة لكن البحث عنهما في هذا العلم فالموجود بالمعنى المذكور ينقسم اليهما ويصدق عليهما وكل واحد منهما يكون موجودا بهذا المعنى وما هو موجود بهذا المعنى قابل للوجود و القابل للوجود يحتاج في وجوده الى فاعل بالضرورة فكل واحد منهما يحتاج في وجوده الى فاعل بالضرورة وفاعلهما لم يكن موجودا بهذا المعنى ولم يكن قسما

وراقسمه بالضرورة لا واجبا ولا ممكنا وقول الشيخ في بيان خواص الواجب ان
واجب الوجود بذاته لا علة له لان غيره ما يجب وجوده بالنظر الى ذاته فهو
محتاج الى الفاعل بالضرورة لانه موجود بالمعنى المذكور والموجود بالمعنى المذكور
قابل للوجود والقابل للوجود مطلق محتاج في ذاته ووجوده الى الفاعل
بالضرورة سواء كان وجوده بالنظر الى ذاته واجبا او ليس بواجب وان
غيره خالق الشيء والموجود بجميع اقسامه فصادق انه لا علة له مطلق
ببرهان سنذكره ان شاء الله تعالى لكن تقسيم الموجود الى الواجب والممكن
ليس بصحيح اذ الموجود بالمعنى المذكور لا يصدق على خالقه وخالقه لم يكن
موجودا بهذا المعنى بل الموجود بالمعنى المذكور يصدق على الممكن فقط و
لا يصدق على خالقه بالضرورة فالممكن ~~مطلق محتاج في ذاته ووجوده الى العلة~~
وقول الشيخ لو كان لواجب الوجود علة في وجوده كان وجوده بها مسلم لكن قوله
وكل ما له وجود بغيره فاذا اعتبر بذاته دونه لم يجب له وجوده ليس بمسلم لان
كل ما له وجود بغيره فاذا اعتبر بذاته دونه لم يكن موجودا الا انه لم يجب له وجوده
بالنظر الى ذاته اذ يمكن ان يكون وجود الشيء ضروريا بالنظر الى ذاته و
بفاعله يكون موجودا دائما لا واجبا لان فاعل الشيء لم يكن موجبا له بل
يكون جاعلا وموجدا له من وجب وجوده بذاته ام بغيره وايضا قوله لا يجوز
ان يكون شيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود بغيره ان اراد بالواجب
الوجود بذاته خالق الاشياء صدق انه لا يجوز ان يكون واجب الوجود

بغيره



بغيره بل بذاته ايضا بالمعنى المذكور اذ الباري عز اسمه ليس بممكن لا بالامكان الخاص
ولا العام والواجب بالمعنى المذكور سواء كان بالذات او بالغير ممكن فالباري
ليس بواجب بالمعنى المذكور لا بالذات ولا بالغير وان اراد به في صحة الموجود
بالمعنى البديهي الذي هو موضوع العلم صدق ايضا انه لا يجوز ان يكون واجب
الوجود بغيره اذ لا يمكن ان يصدق على خالق الاشياء انه يجب وجوده بذاته
وليس يجب وجوده بذاته بل بغيره سواء كان وجوده في نفسه او بحال ما او بغيره
قوله الواجب بذاته واحد ان قصد به الباري عز شانه فصادق فيه انه واحد
ليس بكثير لانه موصوف بالوحدة لان الكثرة خاصة للعدد وصفة وعارضة
للمعدود وما هو معدود والباري عز اسمه ليس بعدد ولا معدود اذ المعدود
والعدد من اقسام الموجود بالمعنى البديهي فالباري عز شانه ليس بكثير وليس بواحد
ايضا بالمعنى الذي هو قسيم للموجود بالمعنى المذكور وان قصد به ما يجب وجوده
بالنظر الى ذاته فهو جاز لم يتصف بهما وان يكون معروضا لهما سواء كان
بالذات او بالعرض كما سيجيء بالجملة الباري عز شانه لما لم يكن ممكنا لا بالامكان
العام ولا الخاص لم يكن موجودا بالمعنى البديهي ولما لم يكن موجودا بهذا
المعنى لم يكن له علة ولا شريك ولا ضد ولا ند ولا جنس ولا فصل ولا كفو ولم يكن
كثيرا ولا واحدا بالمعنى المذكور لان هذه للموجود بالمعنى الذي هو موضوع العلم
والباري عز شانه ليس بموجود بهذا المعنى واعلم انه جمع اقاويل المتاخرين

والباري الاول ليس بموجود بهذا
المعنى وقسيم منه بل هو موجود
ليس بمعدوم وموجود لا حاصل
للوجود والموجود بالمعنى البديهي

في تقسيم الموجود الى الواجب والممكن وذكر خواصهما يشتمل على مقدمات ثلث غير
غريبة بنفسها وليس ولا واحد منها تبين بالبرهان بل يبقى كل واحد منها ثابت
عند الحكماء بالبرهان احدها ان كل ممكن بالنظر الى ذاته قابل للوجود والعدم و
صح ارسطو بنقيضها في ملازم قضايا الموجهة ان الممكن يقال بالاشتراك
على ما هو قابل للوجود فقط كالاشياء الثابتة وعلى ما هو قابل للوجود والعدم
كالاشياء الكائنة الفاسدة وثانيها ان كل ما يجب وجوده بالنظر الى ذاته ليس له
علة في وجوده وصح ارسطو بنقيضها لان كلما صدق عليه واجب ان يوجد
صدق عليه ممكن ان يوجد بالمعنى الاول ويبين هذه بدليل الخلف وكلما صدق
عليه ممكن ان يوجد بالمعنى الاول او الآخر يحتاج في ذاته ووجوده الى علة
فكلما صدق عليه واجب ان يوجد بالذات او بالغير يحتاج في ذاته ووجوده
الى علة وثالثها ان فاعل كل شيء موجبه وذكر ارسطو خلاف هذه في الميمر
السابع من اثولوجيا ~~كما ذكرناه بعد ايضا هنا تحول الى الكل هو~~

في تقسيم الموجود الى الواحد والكثير وبيان اقسامها
اقول الموجود بالفعل مطلقا سواء كان ضروريا اوليس بضروري اما واحد
واما كثير وكل واحد منهما اما بالذات واما بالعرض فالواحد بالذات هو ما يتصف
~~موصوف~~ بالوحدة واتصافه بالوحدة ليس باتصاف امر آخر بها والواحد بالعرض
ما يكون اتصافه باتصاف امر آخر بها ولم يكن هو في نفسه مع قطع النظر عن

الاخر

٨

الآخر موصوفا بها والكثير بالذات ما يتصف بالكثرة في نفسه واتصافه لا يكون باتصاف
امر آخر بها والكثير بالعرض بخلاف ذلك والواحد بالذات اما قابل للتكثير
او ليس بقابل والقابل ~~للتكثير~~ اما ان يتكثر بالجزئيات او بالاجزاء ~~[illegible]~~
وما يتكثر بالجزئيات اما بالجزئيات المختلفة بالحقيقة او المتفقة بها وما ~~[illegible]~~
يتكثر بالجزئيات المختلفة بالحقيقة يسمى جنسا ووحدته وحدة جنسية من حيث هو
جنس ووحدة عددية من حيث هو واحد من الاجناس فالوحدة العددية من الكون
جزء العدد معروضه ووحدة الجنس يكون جزء العدد الجنسي من حيث انه جنس ووحدة
بهذا الاعتبار وحدة عددية وما يمكن ان يتكثر بالجزئيات المتفقة بالحقيقة
يسمى نوعا ووحدته وحدة نوعية من حيث هو نوع ووحدة عددية من حيث
هو واحد من الانواع ووحدته تكون جزءا ومبدء العدد النوعي من حيث هو
نوع والواحد بالذات ~~ان كان~~ قابلا ان يتكثر بالاجزاء يسمى متصلا ووحدته وحدة
اتصالية من حيث هو متصل ومعروض للاتصال ووحدة عددية من حيث هو
واحد من المتصلات ووحدته جزء ومبدء العدد المتصل بما هو متصل وما لا يمكن
ان يتكثر لا بالجزئيات ولا بالاجزاء او ليس شخصا ووحدته وحدة شخصية من حيث
هو شخص ووحدة عددية من حيث هو واحد من الاشخاص والواحد الشخصي ان كان
متصلا كان واحدا اتصاليا ايضا وبهذا الاعتبار قابلا لان يتكثر بالاجزاء فالواحد
بالذات يكون على اربعة اقسام الواحد الجنسي والنوعي والشخصي والاتصالي

وكل واحد منها واحد عددي بالاعتبار المذكور ثم اعلم ان الواحد الجنسي غير
الواحد بالجنس لان الواحد الجنسي امر واحد بالذات يكون معروضا للجنسية
والواحد بالجنس امور كثيرة بالذات واحدة في جنس كالانسان والفرس في واحدة
الحيوانية والواحد النوعي ايضا غير الواحد بالنوع اذ الواحد النوعي امر واحد
يكون معروضا للنوعية والواحد بالنوع امور كثيرة بالذات واحدة في نوع
واحد كزيد وعمرو في الانسانية وكذلك الواحد الاتصالي ليس هو الواحد عمرو وبكر
بالاتصال لان الواحد الاتصالي شيء واحد موصوف بالاتصال والواحد
امور كثيرة واحدة بالنهاية والواحد بالذات هو غير الكثير بالذات فالواحد
الجنسي غير الواحد بالجنس وكذلك الواحد النوعي والاتصالي غير الواحد بالنوع
والاتصال ويتبين مما قلنا ان الواحد بالجنس والنوع والاتصال يكون
من اقسام الواحد بالعرض لا الواحد بالذات لانها امور كثيرة بالذات
تكون واحدة في امر واحد والامور الكثيرة التي تكون واحدة في امر واحد
سواء كان ذلك الامر مقوما لها او لا كانت واحدة بالعرض فالواحد
بالجنس والنوع والاتصال كانت من اقسام الواحد بالعرض لا بالذات
ولما لم يميز المتأخرون بين الواحد بالذات والواحد بالعرض و
خلطوا اقسام كل واحد منهما بالاخر يجب علينا تقسيم الواحد بالعرض بقسمة
عقلية وتلخيص اقسام من اقسام الواحد بالذات لان يرتفع الاشتباه

فنقول



فنقول الواحد بالعرض بالمعنى المذكور اما كثير بالذات او ليس بكثير بالذات بل
يكون كثيرا ايضا كوحدة [illegible] وعلى الاول امور يكون وحدتها بوحدة امر آخر
وذلك الامر اما ان يكون تمام حقيقتها وماهيتها او لا يكون وعلى الاول يكون
تلك الامور واحدة بالنوع كوحدة زيد وعمرو في الانسانية وعلى الثاني اما
ان يكون ذلك الامر جزء حقيقتها ام لا وعلى الاول اما ان يكون من
اجزائها المحمولة او لا وعلى الاول يكون تلك الامور واحدة بالجنس
او الفصل كوحدة الانسان والفرس في الحيوانية ووحدة زيد وعمرو
في الناطقية وعلى الثاني يكون تلك الامور ~~جزء حقيقتها وماهيتها لم يخلو~~
اما ان يحمل عليها او لا وعلى الاول [illegible] واحدة بالمادة او الصورة كوحدة
النار والهواء في الجسمية وكوحدة زيد وعمرو في صورة الانسانية وان
لم يكن ذلك الامر جزء حقيقتها وماهيتها لم يخلو اما ان يكون يحمل عليها او
لا وعلى الاول يكون تلك الامور واحدة بعرض كوحدة الانسان والفرس
في انهما ماشي وعلى الثاني اما ان يكون دخيلا في قوام تلك الامور و
تحصلها ام لا وعلى الاول يكون تلك الامور واحدة بالموضوع كوحدة
البياض والحركة في الجسم الواحد وكوحدة الطبيب والابن عبد الله في
زيد فلا على اختلاف [illegible] الموضوع وعلى الثاني يكون تلك واحدة
بعرض كوحدة الثلج والعاج في البياض وكوحدة المقدارين في النهاية

وان لم يكن كثيرا بالذات كما لم يكن واحدا بالذات كوحدة الوجود و
غيره من الامور العامة بوحدة الموضوعات والموضوعات فالواحد بالعرض
ايضا ينحصر بالحصر العقلي على هذه الاقسام ويتبين من هذه القسمة ان الواحد بالنوع
والواحد بالجنس والواحد بالفصل وايضا الواحد بالمادة والواحد بالصورة
والواحد بالموضوع وبالمساحة ايضا يكون كل واحد منها من اقسام الواحد بالعرض
والمتاخرون يعدونها من الواحد بالذات بالجملة الواحد بالذات هو ما لا يكون
اتصافه بالوحدة بسبب اتصاف امر اخر بها وكل واحد من هذه يكون اتصافه
بالوحدة بسبب اتصاف امر اخر بها فالواحد بالذات ليس بواحد منها وبعض
لا واحد منها يكون واحدا بالذات واعلم ان الشي من لم يمكن بالنظر الى ذاته ان يتكثر
بالجزئيات او بالاجزاء لم يتصف بالكثرة ولم يكن كثيرا او معدودا بالذات وما يمكن
بالنظر الى ذاته ان يتكثر هو الجنس والنوع والمتصل الجنس والنوع بالجزئيات
والمتصل بالاجزاء والشخص لما لم يمكن بالنظر الى ذاته وبما هو شخص ان يتكثر
لا بالجزئيات ولا بالاجزاء لم يتصف بالكثرة ولم يكن كثيرا او معدودا بالذات
وان اتصف وصار كثيرا لكونه بالعرض كما علمت فمبدا الكثرة ما يمكن ان يتكثر
بالنظر الى ذاته ان يتكثر ان تكثر وحدته التي يكون له بعد التعيين او التجزية
لا قبلها كالحيوان مثلا الذي هو الجنس كان مبدا عدده وكثرته وحدته التي
يكون له بعد ان يصير نوعا ويكون بها حيوانا واحدا او نوعا واحدا الا التي يكون

الحيوان



الحيوان جسما واحدا لان وحدته تلك مبدا العدد الجسم وكثرته لا العدد الحيوان
وكثرته بما هو حيوان وكالانسان مثلا الذي هو النوع يكون مبدا عدده و
كثرته لا العدد الحيوان وكثرته وحدته التي يكون له بعد صيرورته شخصا وبها يكون
انسانا واحدا او شخصا واحدا الا التي يكون له قبل ان يصير شخصا ويكون بها واحدا
من الحيوان وحيوانا واحدا لان وحدته تلك مبدا العدد الحيوان وكثرته لا العدد
الانسان وكثرته بما هو انسان وكذا المتصل ان تكثر بالاجزاء يكون مبدا عدده
وكثرته وحدته التي يكون له بعد ان يتجزى ويكون بها جزءا واحدا الا التي يكون له
قبل ان يتجزى لان المتصل من حيث هو متصل يتكثر بالاجزاء وما يتكثر بالاجزاء
يكون مبداء كثرته وعدده وحدة كل واحد من اجزائه وكل واحد من اجزاء المتصل
لما كان هذا المتصل بالشخص ومغايرا له بانه جزءه وهو كل كما كان كل واحد من
افراد نوع وكل واحد من انواع جنس هو ذلك النوع وذلك الجنس بالذات
ومغايرا له بانه جزئي وذلك كلي فوحدة كل واحد من اجزائه المتصل ايضا من الوحدة
التي يكون للمتصل بعد ان يتجزى كما كانت وحدة كل واحد من افراد نوع وكل
واحد من انواع جنس من الوحدة التي يكون للنوع والجنس بعد ان يتعين على وحدة
التي يكون مبدا العدد المتصل وكثرته من حيث هو متصل من التي يكون له بعد ان
يتجزى كما كانت التي يكون مبداء لعدد النوع والجنس من التي يكون لكل
واحد منهما بعد ان يتعين وتحقيق ان كل واحد من اجزاء المتصل و المتصل

كان وحدة ير

واحد بالشخص ضمان علينا الا ان نبين في موضوع الشخص لما لم يمكن ان تكثر
بالذات لا بالجزئيات ولا بالاجزاء لم يكن وحدته مبدا العدد نفسه بما هو شخص بل
يكون مبدا العدد النوعي اذ الشخص لما كان هو النوع المعين فوحدته هي التي تكون
للنوع بعد ان يتعين والوحدة التي تكون للنوع بعد ان يتعين مبدا العدد
النوعي فالوحدة الشخصية يكون مبدا العدد النوعي لا العدد الشخصي من حيث هو شخص
واعلم ان لكل وحدة سواء كانت بالذات او بالعرض كثرة تقابلها ولم تجتمع
معها في موضوع واحد من جهة واحدة فالوحدة الجنسية تقابلها الكثرة الجنسية
لا يجتمع معها في موضوع واحد من جهة واحدة لان الجنس الواحد لا يمكن ان يكون
اجناسا كثيرة بالنسبة الى انواعه وان كان اجناسا كثيرة فبالنسبة الى ما تحت
انواعه لكون انواعه اجناسا بالنظر الى ما تحتها والوحدة النوعية ايضا تقابلها
كثرة نوعية لا يمكن ان يجتمع معها في موضوع واحد من جهة واحدة اذ النوع
الواحد من حيث انه نوع واحد لا يمكن ان يكون انواعا كثيرة بالضرورة وكذلك
الشخص الواحد من حيث انه شخص واحد والمتصل الواحد من حيث هو متصل
واحد لا يمكن ان يكون اشخاصا ومتصلات كثيرة وبالجملة الواحد مطلقا سواء
كان بالذات او بالعرض من حيث انه واحد لا يمكن ان يكون كثيرا اذ الوحدة
ليست بكثرة بالضرورة واعلم ان الوحدة والكثرة لا يتقابلان تقابل الايجاب
والسلب او الملكة والعدم اذ الوحدة والكثرة كلتاهما وجوديتان لان

الكثرة



الكثرة عدد والوحدة جزؤه ومبداه والعدد ومبداه وجزؤه كلاهما وجوديان
بالضرورة وايضا لا يتقابلان تقابل التضاد لان الضدين يشتركان في الجنس
القريب والوحدة والكثرة لا تشتركان في الجنس البعيد ايضا ولان الوحدة
جزء للكثرة ولا واحد من الضدين جزء للآخر بالضرورة فالوحدة والكثرة
لا يتقابلان تقابل التضاد ايضا فالتقابل الذي يمكن ان يتصور بينهما تقابل
التضايف وهذا ايضا يكون بالعرض لا بالذات لان الوحدة والكثرة من
حيث هما جزء وكل يتضايفان وذلك يكون بالعرض واما بالالحاظ لا يتقابلان

الالحاظ

في لواحق الوحدة والكثرة فمن لواحق الوحدة
الحمل ومن لواحق الكثرة الغيرية وسلب الحمل والمراد بالحمل هو الحكم
بان الفرد طبيعة والاخبار عنه وذلك من لواحق الوحدة لان الموجودين من
شانه ان يحمل ما لم يصير فردا واحدا لم يمكن موضوعا ومحمولا وما لم يمكن
موضوعا ومحمولا لم يتحقق الحمل فحتى لم يصير فردا واحدا لم يتحقق الحمل والهوهوية
فالحمل من لواحق الوحدة والغيرية والسلب من لواحق الكثرة لان الموجود ما
لم يصر كثيرا لم يمكن موجود غير موجود آخر ومسلوبا عنه والمراد من الحمل ما
يتحقق بالوحدة لا الكثرة هو الحمل الايجابي يتحقق بالوحدة والسلب بالكثرة
والغيرية بالمعنى الذي علمت لانه يجب في الحمل ان يكون الموضوع والمحمول واحدا
من وجه وكثيرا من وجه لان الموضوع والمحمول في الحمل الذي بالذات لا يمكن ان

ان يتغايرا بالذات ويتحدا من وجه اذ المتغايران بالذات باي وجه يتحدان
بذاتي او عرضي لا يحمل واحد منهما على الآخر الا بالوجه الذي كانا يتحدان فيه وعلى هذا
يكون الحمل بالعرض كما ان وحدتهما بالعرض ولا يمكن ايضا ان يتحدا بالذات
ويتغايرا من وجه لان المحمول في الحمل الذي بالذات طبيعة والموضوع فرد
منه والفرد لم يكن واحدا مع طبيعته بالذات او بالعرض بل واحد منها والواحد
من الطبيعة هو طبيعة لا واحد معها بالذات او بالعرض كالانسان مثلا هو فرد
من الحيوان وواحد منه والواحد من الحيوان هو حيوان لا واحد معه بالذات
او بالعرض وايضا هو فرد عرضي للكاتب وواحد منه والواحد من الكاتب هو ماش
لا واحد معه بالذات او بالعرض اذ الواحد مع الشيء لم يكن ذلك الشيء ولا واحدا
منه بالذات فلا يمكن في الحمل الذي بالذات وعلى المجرى الطبيعي ان يكون
الموضوع متحدا مع المحمول من وجه ومغايرا له من وجه لا بالذات ولا بالعرض
بل لابد في الحمل الايجابي من الوحدة اي ان يكون الموضوع واحدا من المحمول او
فردا منه وفي السلبي من الكثرة اي ان يكون الموضوع مغايرا للمحمول وايضا
الحمل من لواحق الوحدة لا من لواحق الوحدة والكثرة معا حتى يكون
في الحمل الوحدة والكثرة معا والحمل يكون اما بالذات واما بالعرض اما
الذي بالذات فهو ان يكون الموضوع فردا وواحدا من المحمول بالذات سواء
كان فردا ذاتيا كالانسان للحيوان و زيد للانسان او عرضيا كالانسان

للكاتب وزيد للكاتب واما الذي بالعرض فهو ان لا يكون الموضوع فردا للمحمول
بالذات لا فردا ذاتيا ولا عرضيا بل كل واحد منهما فردا لامر آخر اي لامر ثالث
سواء كان ذاتيا او عرضيا وحمل كل واحد على الآخر باعتبار حمل الثالث عليهما
كحمل الانسان على الفرس باعتبار حمل الحيوان او الماشي عليهما وهذا القسم
الحمل لا يستعمل في علم من العلوم البرهانية اذ فيها يبحث عن احوال واعراض
ذاتية لموضوعاتها والاعراض الذاتية تحمل على موضوعاتها بالذات
لا بالعرض والحمل الذي بالذات ينقسم باعتبار المحمول بالقسمة الاولية
على خمسة اقسام لان المحمول اما تمام حقيقة الموضوع وماهيته اولا والاول
حمل النوع على اشخاصه والثاني اما ان يكون المحمول جزءا لحقيقة الموضوع
ام لا وعلى الاول اما جزء مشترك او ليس بمشترك والاول حمل الجنس على
النوع والثاني حمل الفصل عليه وان لم يكن جزءا لحقيقته ايضا بل خارجا
عنها لا يخلو اما ان يكون مساويا لها او ليس بمساو والاول حمل الخاصة على
صاحبها والثاني حمل العرض العام عليه لان المحمول في الحمل الذي بالذات
وعلى المجرى الطبيعي لم يكن اخص من موضوعه اذ المحمول فيه طبيعة والموضوع
فردها والطبيعة ليست باخص من فردها بالضرورة فالحمل الذي بالذات ينقسم
باعتبار المحمول بالقسمة الاولية على خمسة اقسام والمحمول الذي يكون خارجا
عن حقيقة موضوعه سواء كان خاصة او عرضا عاما اما علة داخلة في حقيقته

موضوعه او ليست بداخلة والاول عرض ذاتي والثاني عرض غريب فالحمل العرضي
ايضا ينقسم بذلك الاعتبار الى اربعة اقسام وبالجملة لما كان الحمل والهوهوية
لواحق الوحدة والوحدة تكون اما بالذات واما بالعرض فالحمل ايضا يكون
اما بالذات واما بالعرض والحمل الذي يكون بالذات على المجرى الطبيعي
كان على خمسة اقسام كما علمت والحمل الذي يكون بالعرض هو من لواحق الوحدة
التي بالعرض واقسامه بازاء اقسامها والواحد بالعرض ان كان كثيرا بالذات
فالغيرية تكون بالذات والحمل بالعرض اذ الغيرية من لواحق الكثرة والكثرة
ان كانت بالذات فالغيرية ايضا تكون بالذات والغيران بالذات ان
اتحدا في الذات والنوع فمتماثلان وان اتحدا في الجنس فمتجانسان وان
اتحدا في الموضوع وبينهما غاية الخلاف ولا يمكن ان يجتمعا في جهة
واحدة في زمان واحد فمتقابلان وان اتحدا في الكيف فمتشابهان وفي
الكم فمتساويان وفي الاضافة فمتناسبان وفي الخواص فمتشاكلان وغير ذلك
مما يمكن ان يتحد الغيران فيه فيكون هذه واشباهها من لواحق الكثرة و
الغيرية بالذات وهي من لواحق الوحدة والهوهوية بالعرض اذ الكثرة و
الغيرية فيها بالذات والوحدة والهوهوية بالعرض والغيرية سواء كانت
بالذات او بالعرض تكون مقابلة للحمل والهوهوية مطلقا والمتقابلان
ينحصران في اقسام اربعة لانهما اما ان يكونا وجوديين معا او لا

والاول



والاول اما ان يكون مهية كل واحد منهما معقولا بالقياس الى صاحبه ام لا و
على الاول متضايفان وعلى الثاني متضادان وان لم يكونا وجوديين معا
لم يمكن ان يكونا عدميين معا اذ لا تمايز بين الاعدام ولا تقابل
بينها بانها اعدام وان كان فبالعرض وباعتبار امور هي اعدامها والكلام
فيما يتغايران ويتقابلان بالذات لا بالعرض فان لم يكونا وجوديين
لم يمكن ان يكونا عدميين بل لا بد ان يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا و
ح الموضوع متى لم يتصف بالامر الوجودي وحين ما لم يتصف به اما من شانه
ان يتصف به ام لا الاول الملكة والعدم والثاني الايجاب والسلب فقد علم حد
كل واحد منها اما المتضايفان فهما امران وجوديان لا يجتمعان في موضوع واحد
من جهة واحدة وبينهما غاية الخلاف ومهية كل واحد منهما تعقل بالقياس الى صاحبه
والمتضادان امران وجوديان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة
في زمان واحد وبينهما غاية الخلاف ولا يعقل مهية كل واحد منهما بالقياس الى
الاخر والملكة والعدم امران لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة و
بينهما غاية الخلاف وكان احدهما عدم الاخر عما من شانه ان يتصف والايجاب
والسلب امران لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد و
بينهما غاية الخلاف وكان احدهما سلب الاخر عما لا يكون من شانه ان يتصف به والله اعلم

ان عدم الملكة غير بالعرض وهو غير الملكة بالذات والسلب ليس غير مطلق لا بالذات
ولا بالعرض وهو غير الايجاب بالذات لا بمعنى العدول بل بمعنى السلب الغير ليس
بالايجاب بالذات واعلم ايضا ان الايجاب والسلب كل واحد منهما حال القول
والاعتقاد بالذات وما يحاذيهما وما بازائهما في الواقع كون الموضوع و
لا كونه محمولا والتقابل حقيقة بين الكون واللاكون والسلب والايجاب متقابلان
بالذات بتقابلهما وخاصة المتقابلين مطلقا هي ان لكل واحد منهما في غاية الخلاف
من صاحبه ولكل واحد منهما مقابل واحد مثلا للايجاب الواحد سلب واحد وللسلب
الواحد ايجاب واحد وللملكة الواحدة عدم واحد وللعدم الواحد ملكة واحدة
وكذلك للمضاف الواحد وللضد الواحد ولكل قسم منها خاصة اخرى يمتاز بها — ايضا صح
عن الاقسام الاخر وخاصة الايجاب والسلب ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا ابدا
وبها يمتاز عن ساير الاقسام لانها مفردة والمفرد لم يتصف بالصدق والكذب
وخاصة الملكة والعدم هي ان موضوع الملكة حين مقارنته للعدم قابل ومستعد للملكة
وخاصة المتضادين هي ان لا يمكن اجتماعهما في موضوع واحد مطلقا لا من
جهة واحدة ولا من جهات متخالفة كطبيعة السواد مثلا لا يمكن اجتماعها مع
طبيعة البياض في موضوع واحد بان يكون موضوع واحد في زمان واحد من جهة
واحدة او من جهتين اسود وابيض معا لان السواد والبياض وكل طرفين ~~متخالفين~~

امرين متضادين صح

سواء كانا

١٤

[illegible]

سواء كانا شديدين او ضعيفين وكان بينهما واسطة او لم يكن لا يكونان بالنسبة
الى امر دائم بجزئية واحد منهما ان يكون سوادا ~~مثلا ما لنسبة الى امر بياضا الى~~ — اذ لم يكن السواد مثلا سوادا بالنسبة الى امر وكذا البياض
~~البياض الى الاخر~~ حتى يجوز ان يجتمعا في موضوع واحد بجهات متخالفة و
بتلك الخاصة يمتاز المتضادان عن ساير الاقسام لان كل واحد منها
بالنسبة الى امر ويجوز ان يجتمعا في موضوع واحد بجهات متخالفة ولا بد في التضاد من — فيه بحث م
ان تنتهى ~~[illegible]~~
~~[illegible] ان يكونا متضادين ولكن اجتماعهما في موضوع واحد~~ — وح لا يتضادان بخصوصية
~~امكن اجتماعهما ايضا في موضوع واحد لم يكونا متضادين [illegible]~~ — ~~[illegible] الكلام فيما يتضادان [illegible]~~
~~جلاف [illegible]~~ والتضاد ان من حيث هما متقابلان متخالفان وغاية الخلاف
سواء كان بينهما واسطة ام لا ويجب ايضا ان يكون لضد واحد ضد واحد بالذات
لانه ان كان لضد واحد ضدان مثلا لابيض ان يكون ذلك الامر من الجهة التي
يكون ضد الواحد منها كان ضد الاخر او من غير تلك الجهة فان كان من تلك الجهة
بعينه ضد الاخر لزم ان يكون الضدان من الجهة التي كانا ضدين لذلك الامر واحدا
فان كان تضادهما لذلك الامر بحسب الذات فيتحدان بالذات وان كان — فهذا ان ح
بالخارج عن الذات فيتحدان فيه فيختلف الضدان يكونان ضد الذلك
الامر من جهتين واحدة من جهة انها واحد ضد لذلك الامر ولذلك الامر بالذات

ضد واحد ولو كان ذلك الامر لا من الجهة التي يكون ضد الواحد منهما ضد الاخر
فلكل واحد منهما ضد واحد في ذلك الامر فيجب على كلا التقديرين ان يكون للشيء
واحد ضد واحد وهذا البرهان يعم جميع اقسام التقابل ولا اختصاص له
بالتضاد بل يثبت به ان مقابل الواحد بالذات لم يكن فوق واحد بالضرورة

في تعريف الكلي والجزئي وبيان اقسامهما نقول ان الكلي

يقال حقيقة على وجهين فيقال كلي للذي من جهة انه معقول بالفعل على كثيرين مثل
الانسان ويقال كلي للشيء اذا كان جائزا ان يحمل على كثيرين وان لم يشترط انهم
موجودون بالفعل لكن يجب ان يكون لتحريره في الوجود وان كان واحدا في الكلي
الذي لا فرد له في الوجود غير معقول لانه ان لم يكن له فرد لم يكن موجودا
وان لم يكن موجودا لم يكن كليا بالضرورة لان الكلية التي فرع وجوده كما ستعلم ومن
ايضا كلما لا يتصف بالكلية مع قطع النظر عنها مجازا والكلي حقيقة ما يتصف بالكلية
من حيث يتصف بها فالمراد بالكلية امكان ان يكون الشيء كثيرا او امكان صدقه
عليه والكلي ما يمكن ان يكون كثيرا او محمولا عليه سواء كان بالفعل كثيرا او محمولا
عليه ام لا وحينئذ يكون الكلي المستعمل في المنطق وما اشبهه هو هذا و
اما الجزئي حقيقة فهو ما لا يمكن بالنظر الى ذاته ان يكون كثيرا الا بالجزئيات
ولا بالاجزاء وان كثر يكون بالعرض كزيد المشار اليه ويقال جزئي بالنسبة

وبالعرض



وبالعرض لما يحمل عليه حقيقة اخرى ويكون تحتها فالكلي من حيث هو كلي شيء
ومن حيث هو هو مع قطع النظر عن الكلية شيء فالكلي من حيث هو كلي
هو ما يدل عليه احد هذين الحدين فاذا كان ذلك انسانا او فرسا
فهنا معنى اخر غير معنى الكلي والكلية وهو الانسان والفرسية فان
حد الانسان ليس حد الكلي ولا الكلية داخلة في حد الانسان فان
للانسان حدا لا يفتقر الى الكلية لكن يعرض له الكلية وهو في نفسه
ليس شيئا من الاشياء الا الانسان لانه في نفسه لا واحد ولا كثير لا موجود
ولا معدوم ولا في شيء من الاشياء ذلك بالقوة ولا بالفعل على ان يكون
داخلا في الانسان بل الانسان من حيث هو انسان فقط والوجود
والوحدة صفة يقترن اليه فيكون مع تلك الصفة موجودا او واحدا او كلي
للانسان مع تلك الصفات صفات اخرى داخلة عليه فان سئلنا عن الانسان
بطرفي النقيض مثلا هل الانسان من حيث هو انسان الف ام ليس يكون
الجواب الا السلب لا على ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل من حيث ان
لا نعني ان الانسان من حيث هو انسان ليس بالف بل يقال ليس من جهة
هو انسان بالف ولا شيء من الاشياء وان كان طرفا المسئلة عن
موصوفين لا يخرج منهما شيء مثلا هل الانسان من حيث هو انسان واحد

لا كلي ولا جزئي

ام كثيرا لم يكن الجواب ايضا الا السلب عنها جميعا لا على ان السلب بعد من
حيث بل على انه قبل من حيث اي لا يقال ان الانسان من حيث هو انسان
ليس بواحد ولا كثير بل يقال ليس من حيث هو انسان بواحد ولا كثير اذ
الانسان ليس بانسان بانه واحد او كثير وان لم يكن بلا واحد منها او الوجه
فكل ماهية من حيث هي ليست الا هي وما هو غير تلك الحيثية يكون خارجا
عنها وان كان لازما لها والماهية مطلقا سواء كانت جنسية او نوعية من لم يكن
موجودة لم يتصف بصفة ولم يتعين بتعيين لان حال البسيط مقدم بالذات
على المركب فرعه واول صفة يتصف بها الماهية بعد الوجود من الوحدة
الى تكون الماهية باتصافها واحدة من الماهيات والماهية في اتصافها بتلك
الوحدة لم يكن محتاجة بصفة وتعين سوى الوجود اذ الانسان مثلا في كونه
واحدا من الحيوانات لم يكن مفتقرا لتعين والصفة سوى الوجود لانها لم يكن
موجودا لم يكن واحدا من الحيوان ايضا وتلك الوحدة ليست وحدة التي تعرض
له بعد ان يتعين لان وحدته بعد التعيين مبدا الكثرة ووحدته تلك لم تكن
مبدا الكثرة بل مبدا الكثرة الانسان الحيوان والانسان الموجود الذي
هو واحد من الحيوان باعتبار انه يمكن في نفسه ان يتكثر الى الجزئيات
كلي في الخارج مع قطع النظر عن جميع الازمان اي موصوف بالكلية في الخارج

لو



سواء ادركه مدرك ام لا وباعتبار انه متعين بتعين خاص ولا يمكن
ان يتكثر بهذا الاعتبار جزئي في الواقع والخارج سواء كان ذهن في الوجود
ام لا وكذا كل ماهية موجودة سواء كانت جنسية او نوعية كلية في الخارج باعتبار
وجزئية باعتبار كلية باعتبار انها يمكن في نفسها ان يتكثر بالجزئيات
وجزئية باعتبار انها متعينة بتعين خاص ولا يمكن ان يتكثر بهذا الاعتبار
فالماهية الموجودة كلية وجزئية معا في الخارج بجهتين وموصوفة بصفات
متضادة وموجودة في امكنة متعددة في آن واحد باعتبارين مثلا الماهية
الانسان باعتبار انها زيد موصوفة بصفة وموجودة في مكان وباعتبار
انها عمرو موصوفة بصفة اخرى وموجودة في مكان اخر معا في آن واحد والماهية
الواحدة كما كانت جنسا ونوعا باعتبارين كذلك يكون كلية وجزئية بجهتين
والصورة الذهنية التي للانسان مثلا على تقدير وقوعها ان كانت كلية
وجزئية معا باعتبارين فالانسان الواقع لم لا يمكن ان يكون كليا
وجزئيا معا باعتبارين وموصوفا بالصفات متضادة وموجودا في
امكنة متعددة باعتبار خصوصيات متخالفة وتعينات متباينة بكل
واحدة منها موصوفا بها بصفة وموجودا في مكان كما هو واقع في الوجود
والفطرة السليمة شاهدة عليه من قول الشيخ وليس يمكن ان يكون معنى
هو بعينه موجودا في كثيرين ان اراد بالمعنى الذي بعينه المعنى الشخصي صح انه

ليس يمكن ان يكون كثيرا وموجودا فيه ولا يحتاج هذا الى البيان وان اراد المعنى الذي يمتاز عن غيره بالذات سواء كان جنسيا او نوعيا او شخصيا ليس بصحيح لان الانسان الذي هو واحد من الحيوان هو بعينه ممتاز بذاته عن ساير الحيوانات فقد كان كثيرا وموجودا فيه والحيوان الذي هو واحد من الجسم هو بعينه ممتاز بذاته عن الاجسام فقد كان كثيرا وموجودا فيه بالضرورة وكل جنس من الاجناس وكل نوع من الانواع يكون هو بعينه ممتازا بذاته عن غيره وكان كثيرا وموجودا في الكثير الا النوع الذي ينحصر في فرده والاولى ان يقال علم بعد ان المعنى الشخصي لا يمكن ان يكون كثيرا وموجودا فيه اذ لو كان الانسانية التي في عمرو ان كانت بذاتها موجودة في زيد كان ما يعرض لهذه الانسانية في زيد لا محالة تعرض لها في عمرو ويلزم من هذا ان يكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الاضداد وهذا يفيد ان الانسان الذي هو عمرو لا يكون زيدا ولا موجودا فيه وذلك بين بنفسه لا يفتقر الى البيان اذ العقل يحكم بديهة انه لا يمكن ان يكون فرد من نوع فردا اخر منه وموجودا فيه ولا يفيد الموجود الذي هو واحد من الحيوانات لا يكون زيدا وعمروا وموجودا فيهما معا والحيوان الموجود الذي هو واحد من الاجسام ممتاز بذاته عن غيره لا يكون انسانا وفرسا وموجودا فيهما معا اذ الانسان الموجود الذي هو واحد من الحيوانات وبذاته ممتاز عن غيره ان لم يكن زيدا وعمروا

لم يكن واحد



لم يكن ولا واحدا منهما انسانا في الخارج والواقع والحيوان الموجود الذي هو واحد من الاجسام وممتاز بذاته عن غيره ان لم يكن انسانا وفرسا لم يكن ولا واحدا منهما حيوانا في الخارج مع قطع النظر عن الذهن وهذا خلاف بديهة العقل والحس لان زيدا انسان والانسان حيوان بالضرورة سواء كان ذهن او لم يكن فامكان كون الانسان زيدا وعمروا مثلا وامكان كون الحيوان انسانا وفرسا في الواقع كليتهما في الخارج وما يكونان مع تلك الصفة كليتين في الخارج والواقع بالجملة كلما يتكثر بالجزئيات فله في نفسه امكان ان يتكثر لانه ان لم يكن فيه ان يتكثر بالجزئيات لا يتكثر بالضرورة وامكانه لان يتكثر بالجزئيات هو كليته في الخارج فهو كلي في الخارج بكلا الوجهين واعلم ان كل ما يمكن في نفسه ان يتكثر بالجزئيات ليس يضر ذلك ان يتميز كما ان كل ما من شانه ان يتكثر بالاجزاء لا يجب ان يتكثر والكلي حقيقة هو الذي من شانه ان يتكثر بالجزئيات سواء تكثر بالفعل ام لا اي لا يكون منحصرا في فرده فقد علمنا بالبرهان ان المهيات قد كانت في الخارج كلية وجزئية معا بجهتين سواء ادركها مدرك ام لا فصل في تحقيق الجنس والفصل والنوع وبيان نسبتها معا وكيفية وجودها في الخارج فنقول قد علمت مما قلنا ان المهيات قد كانت موصوفة بالكلية والجزئية والوجود مع قطع النظر عن الاذهان فاعلم ايضا ان ما يتصف بها من المهيات هو الجنس والنوع

لان الفصل والخاصة والعرض العام اسماء مشتقة لم يكن لها ماهية وحقيقة
سوى ماهية الجنس والنوع وحقيقتهما فكليتهما وجزئيتهما بكليتهما وجزئيتهما
فالكلي والجزئي بالذات هو الجنس والنوع والجنس مع قطع النظر عن الحيثية متى
تعين كان هو النوع الا ان ما يتصف بالنوعية بالنسبة الى تحته والنوع مع قطع
النظر عن النوعية متى تعين كان هو الشخص فالشخص هو النوع المعين
والنوع هو الجنس المعين مع قطع النظر عن الجنسية والنوعية ولا مدخل لهما
للتعيين لان الانسان المعين انسان لا مع وصف النوعية والحيوان
المعين حيوان لا مع وصف الجنسية فظهر في خلال ما قلنا ان الجنس والفصل
والنوع شيء واحد بالذات اى امر واحد ويقال له جنس ونوع من جهة
وفصل ونوع بجهات شتى كالحيوان مثلا امر واحد بالذات ممتاز عما
سواه يقال له جنس من حيث انه يمكن ان يكون انسانا وحمارا و
فصل من حيث انه شيء ذو نطق مع قطع النظر عن الحيوانية ونوع اذا
اخذ ذلك الشيء حيوانا كما هو في الوجود فالحيوان امر واحد بالذات يكون
جنسا وفصلا ونوعا بالجهات المذكورة والمراد بالنوع ما يتصف بالنوعية
بالقياس الى ما تحته وهو حيوان اذا صار انسانا وحمارا اى ما تحته والحيوان
بما هو هو ليس واحدا منها ولكن حال جميع الاجناس والانواع والفصول
واعلم ايضا ان الماهية الموجودة ان لم يكن جنسا لم يكن فصلا وان لم يكن

فصلا



فصلا لم يكن نوعا كالحيوان مثلا ان لم يكن فيه ان يكون انسانا وفرسا لم يكن
ناطقا وصاهلا وان لم يكن ناطقا وصاهلا لم يكن انسانا وفرسا فالجنس
من حيث هو جنس مقدم على الفصل بما هو فصل وهما يتقدمان على النوع
بذينك الاعتبارين والجنس والفصل كانا موجودين بتينك الحيثيتين
ومع قطع النظر عنهما شيء واحد وموجود واحد بالذات ليس جنسا
وفصلا ونوعا بالجهات المذكورة وكذلك حال النوع مع الشخص
ومع ما صار به شخصا ونسبة الجنس والفصل الى الحد كنسبتهما الى النوع
الذي هو المحدود بعينه اذ الحد هو المحدود بالذات ويغايره بما هو
التفصيل والتعيين لان الحد هو قول منبئ عن ذات المحدود ومغايرة
عن المحض انه قول وموجود قوله له والا لم يكن الحد هو المحدود والمحدود
هو الحد بالذات ولا يحمل الحد على المحدود ولا يتعال عليه في جواب ما هو
وقد علمت نسبتهما الى النوع الذي هو المحدود فاعلم ايضا نسبتهما الى الحد
بتلك النسبة بعينها والجنس من حيث هو جنس ليس بمادة اذ الجنس بما
هو جنس محتمل لان يكون متعينا والمادة بما هي مادة يجب ان يكون متعينة
ومتشخصة والفصل ايضا ليس بصورة لان الفصل هو الجنس بالذات
كما علمت والصورة ليست بجنس ولا بمادة بالذات كما ستحقق بعد
وليس كل ماهية يمكن فيها ان يكون مادة للصور وموضوعا للاعراض

هي الهيولى وهم

الهيولى ولا م

بل الذي يمكن فيها ذلك ما يتركب من الهيولى والصورة فانه يكون باعتبار الهيولى
قابلا للصور والاعراض والذي ليست مركبة من الهيولى والصورة لم يكن
الا صورة فقط والصورة لا يمكن ان يكون مادة بجهة من الجهات ولا مركبة عنها
اذ ليست فيها قوة قبول مطلق الا الا لوجه كالجواهر المجردة واجناس الاعراض و
انواعها فان الجواهر المجردة صور قائمة بذواتها والاعراض صور قائمة
لموضوعاتها والصورة مطلقا لم يكن مادة ولا مركبة عنها بالضرورة فاعتبار
بشرط لا في الماهيات المجردة وفي اجناس الاعراض وانواعها لا صورة
له فلا صورة لهذا الاعتبار الا في الجسم واجناسه وانواعه بالعكس
الى الصور و[illegible] كلها وكذا بشرط الذي معقول في ماهيته امكن ان
يقترن بها شيء لو اخذت مع ذلك الذي كانت بشرط شيء وان اخذت مع عدمه
كانت بشرط لا والذي يمكن ان يقترن بها شيء ليست الا ماهية الجسم لان فيها قوة
قبول شيء باعتبار الهيولى فاعتبار بشرط الذي ايضا لا يتحقق الا في الجسم و
انواعه بالنسبة الى الصور والاعراض ولا يمكن فيه ذلك الاعتبار الا كن
لا بشرط ايضا لان كونه كذلك فرع امكان اشتراطه بشيء او عدمه وما لا يمكن
ان يشترط بشيء او بعدمه لم يكن لا بشرط ايضا بالقياس الى وجود الشرط و
عدمه بالضرورة فهذا الاعتبار ايضا يكون للجسم بالقياس الى انواعه ولا نوعه بالنسبة
الى الشيء صح لم يخاطه وما سواه بالعرض بالجملة لتلك الاعتبارات قد كانت للماهية

الهيولى وهم

من جهة الهيولى

الى الصور والاعراض م

الذي يمكن



الذي يمكن ان يقترن بها شيء على طريق الحلول والعروض حتى يمكن ان يوخذ بشرط
وجوده وبشرط عدمه ولا بشرطهما جميعا وما يمكن ان يقترن به شيء على ذلك الطريق
هو الجسم لان ~~فيها بالذات قوة القبول~~ من جهة الهيولى فتلك الاعتبارات كانت
للجسم بالذات ولما عداه من الجسمانيات والمجردات بالعرض فانها بذواتها عن قابل
لان يقترن بها شيء حتى يجوز ان يكون ماخوذة بشرط وجوده وبشرط عدمه ولا بشر طهما
جميعا وان اقترن بها شيء ~~فباعتبار ولو اقترن بها شيء~~ فباعتبار نسبتها الى الجسم
وتعلقها به اعلم ان الجنس لا يمكن ان يتعين ويصير نوعا بذاته لا بامر خارج
عن ذاته والنوع ايضا ليس يمكن ان يتعين ويصير شخصا بذاته لا بامر خارج
عن ذاته لانه لو تعين بذاته لا بامر خارج كان ذلك التعين عرضا ذاتيا له و
مساويا له في العموم والخصوص لا منفصلا منه نوعا وشخصا ولا يصير نوعا خاصا بل
يكون باقيا مع ذلك على ما كان بعمومه وابهامه وهذا خلاف ما فرض وايضا على
ذلك التقدير لا يمكن ان يكون غير هذا وخلافه فلا يكون تحت جنس وقد فرض
انه جنس هذا خلف لا يمكن وكذلك حال النوع مع ما صار به شخصا ولا يمكن ايضا
ان يتعين ويصير نوعا لحلول امر فيه من خارج اذ الجنس من حيث هو جنس لا يكون
مادة ومحلا لامر حتى يتعين بحلوله فيه ويصير نوعا والجنس الذي كان مركبا من الهيولى
والصورة هو من حيث هيولاه يكون مادة للصور ولا يصير نوعا من تلك الجهة
بل من الجهة التي يكون بها جنسا وما لا يكون مركبا من الهيولى والصورة هو صورة

هيولى ولا م

فقط والصورة مطلق لا يمكن ان يكون مادة ومحلا لامر حتى يصير بحلوله فيها متعينة
وكان نوعا وكذلك حال النوع بالعرض اليه ما يتشخص به ويصير شخصا فالجنس لم يصر
نوعا والنوع لم يصر شخصا لحلول امر فيهما من خارج والجنس ايضا لم يكن فصلا
بالقوة فاذا صار فصلا بالفعل كان نوعا كما ظن الشيخ اذ الجنس من جهة انه
جنس لو كان مادة لكان فصلا بالقوة ويصير فصلا بالفعل لحلول امر فيه وقد علمت
ان الجنس من جهة انه جنس ليس بمادة ولا يصير فصلا ونوعا لحلول امر فيه بل الجنس
اذا كان موجودا كان فصلا ونوعا بالفعل اما فاعلا او قابلا لان الجنس متعين ويصير
نوعا فاعلا او قابلا لان الجنس ان لم يتعين بذاته ولا بانضمام امر وحلوله فيه
من خارج فمحال ان يتعين اما فاعلا او قابلا لان نسبته الى ان يكون فاعلا والى قابلا
ولا حالا في الجنس الى ماهية الجنس وفصولها وانواعها على السواء فكونه سببا
لصيرورة الجنس فصلا ونوعا دون فصل ونوع اخر ترجيح بلا مرجح فيتعين
ماهية الجنس اما فاعلا او قابلا بالضرورة الجنس من حيث هو فاعل يتعين متعين فان لم
ان لم يكن له قابل وان كان فيتعين بتعينه وصار به نوعا وكذا النوع يتعين
اما فاعلا او قابلا على النحو المذكور اما الذي يتعين فاعلا كماهية الجوهر فانها
تصدر عنها اولا او لا صارت مدركة فكانت عقلا وتصدر ثانيا عن
العقل صارت قابلة فكانت هيولى لان الجوهر لم يصر بذاته مدركا والا لم
غير مدرك في اول الصدور عن الاول لم يمكن بشيء الا اولا فالا او صار مدركا

وبه كان



وبه كان عقلا لانه لا جعل فيه او معه شيئا فيه او معه صار به مدركا فكان
عقلا لانه لا يمكن ان يكون امر مع الجوهر بالذات ولا فيه قبل ان يصير قابلا
وصيرورته قابلا حتى يكون الجوهر بانضمام ذلك الامر او حلوله معه نفسه عقلا وما يتعين
قابلا فكاجناس الاعراض والجنس من الجوهر الذي تركب منه المادة والصورة فان
الاعراض لما كان فاعلها الطبايع والصور وهما يتعينان قابلا لها فالاعراض
ايضا تتعين قابلها وموضوعها والجنس الذي تركب من المادة والصورة ايضا
يتعين قابلا لانه من جهة الهيولى يصير مادة للصور ومحلها فيه يصير ذلك الجنس
من حيث هو جنس نوعا لا من حيث هو مادة لانه من تلك الجهة من حيث حقيق
ولا يمكن ان يتكثر بالاشخاص فصلا من الانواع كما ستبين في موضعه فالجنس
الذي يكون مركبا من الهيولى والصورة سواء كان بسيطا او مركبا يتعين و
يتنوع بحلة القابلية بالمحل لكل جنس من الاجناس سواء كان جوهرا او عرضا مجردا
كان او ماديا بسيطا كان او مركبا لما لم يمكن ان يتعين ويتنوع بذاته ولا بحلول
امر فيه من خارج ولا محالا يكون فاعلا او قابلا له وجب ان يتعين ويتنوع
اما فاعلا او قابلا وكذلك كل نوع من الانواع يجب ان يتعين ويتشخص اما
فاعلا او قابلا كما علمت في الجنس **فصل** في تقسيم الموجود الى الجوهر
والعرض فنقول الموجود بالنظر الى ذاته اما ان يحتاج الى الموضوع ام لا
والمراد بالموضوع محل لا يتحصل بحلول ما حل فيه بنوع طبيعي الا ان هو العرض

وان هو الجوهر والجوهر اما ان يكون بذاته محلا لجوهر آخر ام لا الاول هو الهيولى
والثاني اما ان يكون بذاته حالا في جوهر آخر او ليس كذلك الاول هو الصورة
والثاني اما ان يكون فعله بذاته في محل او لا الاول هو النفس والثاني هو
العقل فالجوهر اولا على اربعة اقسام العقل والنفس والهيولى والصورة
والجسم يحصل من الهيولى والصورة ثانيا كما يلوح في موضعه ان شاء الله و
العرض اما ان يكون ماهيته من النسبة الى الغير او لا والثاني هو الكم والكيف والاول
اما ان تكون بمعنى الغير داخلا في النسبة اليه ام لا الاول هو المضاف والثاني هو الاين و ايضا
الوضع والفعل والانفعال ومتى وله فالعرض ايضا ينحصر في تسعة مقولات
اعلم ان الموجود ليس بجنس للجوهر والعرض لان الجنس يكون مقوما لماهية
انواعه وانواعه بما هو هو والموجود لا يكون كذلك بالنسبة الى الجوهر
والعرض لانه يقال عليهما بامر خارج عن ماهيتهما وكذلك العرض ليس بجنس لما يقع
عليه لانه بسبب امر خارج وهو الفاعل والموضوع والجنس ليس كذلك لانه
مقوم لما يقع عليه بذاته وما يقال عليه الجنس كان هو بذاته لا بامر خارج عن
ذاته ووجود الجوهر ومقولات العرض بيّن بنفسه لا يحتاج الى البيان
اذ لا شك في وجود الاشياء ولا شك ايضا في ان الشيء بالمعنى البديهي اما
جوهر واما عرض والاشياء بأسرها ليست بجواهر اذ الامور النسبية موجودة
بالضرورة ولا شك في عرضيتها وليست ايضا باعراض لانها لم يكن بلا موضوع

والموضوع



والموضوع جوهر بالضرورة فبعض الاشياء جوهر وبعضها عرض وكل ما كان
وجوده في امر ولا وجود له سوى ذلك ولا يحصل منه بوجوده فيه
نوع طبيعي فهو عرض وما لا يكون كذلك فهو جوهر واما التي ماهيتها هي
النسبة الى الغير ولا ماهية لها سواها فلا تكون الا عرضا بالضرورة ولا شك في عرضيتها
اذ النسبة لا قوام لها بذاتها ولا يحصل بما يقوم باقامتها نوع طبيعي و
الكم والكيف ايضا عرض اذ الجسم يتبدل في كل واحد منهما ولا يتبدل
نوعيته ولا تشخيصه بل هو باق بنوعه وشخصه فلا واحد منهما جسم ولا جزء
جسم بالضرورة وليسا ايضا بعقل ونفس بالبداهة فهما عرض بالضرورة بالجملة الكم
والكيف يكون في كل واحد منهما حركة والجوهر لا يكون فيه حركة بالضرورة
فليس لا واحد منهما جوهرا بالضرورة ولا واحد من الاجناس يمكن ان يكون نوعه
جوهرا او نوعه عرضا لانه في نفسه يجب ان لا يكون جوهرا او لا عرضا والموجود
بالذات لا يمكن ان لا يكون جوهرا ولا عرضا لان قسمته لها قسمة
عقلية ولا منزلة بينهما ضرورة ولكل واحد من المقولات خاصة تمتاز
بها عن غيرها كما ذكر في قاطيغورياس وتبين وجود خاصة كل مقولة
باستقراء جزئياتها مثلا باستقراء جزئيات الجوهر تبين ان الواحد
بالشخص منه قابل للمتضادات ولا واحد من المقولات كذلك وباستقراء
جزئيات الكم تبين ان المساواة واللامساواة من خاصته وما كان

ما وما اولاما وما يكون لسببه وبملاحظة جزئيات الكيف يلوح ان الشبيه واللاشبيه
من خاصته وما كان شبيها او لاشبيها يكون لسببه وكذلك خواص ساير المقولات
يظهر بملاحظة جزئياتها والجوهر كما قلنا ينقسم اولا الى اربعة اقسام العقل و
النفس والهيولى والصورة وعلينا اثبات كل واحد منها في موضعه بعون
الله تعالى والكم اولا اما متصل واما منفصل اذ الكم لا يمكن ان يتصور الا
مع الاجزاء والاجزاء اما ان يمكن فرض حدود مشتركة تكون بداية لجزء — بينهما
ونهاية لجزء آخر او لا يمكن الاول هو المتصل والثاني هو المنفصل والمتصل
اما ان يمكن فرض الحدود فيه من جهة واحدة او من جهتين او من جهات
ثلثة الاول هو الخط والثاني هو السطح والثالث هو الجسم التعليمي الخط نهاية
السطح والسطح نهاية الجسم ووجود الجسم التعليمي محسوس لا يحتاج الى الاثبات
وتناهيه وانقسامه يتبين وجود السطح والخط وتناهيهما وكونهما من
الكم المتصل يتبين بعدم تركبهما من الاجزاء التي لا تتجزى وعدم تركبها
من الاجزاء يتبين بكونها ذا وضع اي كونها بحيث يمكن ان يفرض لها اجزاء
بعضها فوق بعض وبعضها تحت بعض وكذلك بعضها يمين من بعضها يسار
وكل ما يمكن ان يفرض فيه اجزاء بهذه الصفة لم يمكن ان يتركب من الاجزاء
التي لا تتجزى لانها لا يتصور فيها فوق وتحت ويمين ويسار حتى يكون
منه للمركب منها فليس ولا واحد منها مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى واذا لم يتركب

منها كانت



منها كانت متصلة في الواقع كما كانت عند الحس ويمكن ان يفرض لها اجزاء
لا الى نهاية اي قسمتها لا يصل الى حد لا يقبل القسمة والكم المنفصل هو العدد لانه
ذو اجزاء لا يمكن ان يفرض بينها حد مشترك يكون بداية لجزء ونهاية
لجزء آخر اذ هو مركب من الوحدات والوحدات لا يمكن ان يتجزى حتى
يكون لها بداية ونهاية وكل نوع منه يكون هو ما هو بوحداته الخاصة
التي هي اجزاؤه لا لحلول صورة او هيئة في وحداته حتى يكون وحدات
كل نوع منه مادة او موضوعا للصورة او هيئة خاصة بتلك الصورة
او الهيئة صار كل نوع منه هو ما هو بالفعل اذ العدد وانواعه عرض
والعرض لم يكن مركبا من مادة وصورة بل الاعراض مطلقا صور بسيطة
قائمة بموضوعاتها كما قلنا مرارا اذ الوحدات لا يمكن ان يكون مادة ولا موضوعا — ايضا
لكونها عديمة الجهات حتى يحصل الحلول لكل صورة او هيئة فيها فكل نوع من العدد بل كل — بل نوع
نوع منه امر بسيط ذو اجزاء قدرية بالفعل هي وحداته الخاصة به
وبتلك الوحدات فقط هو ما هو بالفعل ووجود العدد بين بنفسه
لا يحتاج الى البيان اعلم ان الكم مطلق سواء كان متصلا او منفصلا
لا يمكن ان يكون غير متناه بالفعل لانه بما هو كم لا يمتنع عن الزيادة
والنقصان وما لا يمتنع عن الزيادة والنقصان لا يمكن ان يكون غير متناه
بالفعل لانه ان امكن عدم تناهيه وكان غير متناه بالفعل امكن

ان يزيد عليه او ينقص منه جزء فان زاد عليه او نقص منه جزء فاما ان يكون
مساويا لما كان او ليس مساويا والاول باطل بالضرورة لان الجزء لا يكون مساويا
للكل بالبديهة والثاني يستلزم ان يكون له حد يصير بزيادة جزء او نقصانه
زائدا او ناقصا عما كان وهذا خلاف ما فرض فالكم لا يمكن ان يكون غير متناه بالفعل
سواء كان متصلا او منفصلا مترتبا او غير مترتب واللاتناهي ايضا من خواصه
لكن بمعنى لا يقف لانه بما هو متصل لا يقف في النقصان الى حد وبما هو منفصل في
الزيادة وكلما نقص منه بما هو متصل زاد فيه بما هو منفصل وكما ان النقصان
لا يقف عند حد لا يمكن ان يفرض انقص منه كذلك الزيادة لا تقف الى حد لا يمكن
ان يفرض ازيد منه وتحقيق ذلك في المباحث الآتية فصل في تحقيق ماهية
المضاف فنقول المضاف قد يكون حقيقيا وقد يكون مشهوريا فالمضاف
الحقيقي هو ما يعقل ماهيته بالقياس الى الغير وماهية الغير ايضا تعقل بالقياس اليه كما هو
بالقياس الى الغير لا ماهية لها سوى ذلك مثل الابوة والبنوة فان ماهية كل واحد منهما
يعقل بالقياس الى الآخر ولا ماهية لها سوى ذلك والمشهوري هو ما يعقل بالقياس الى الغير
لكن لكل واحد منهما حقيقة وماهية غير انتسابه الى الآخر كالاب والابن والغرض منهما
هو له الحقيقي نسبة مخصوصة لكل واحد من الطرفين ولا ماهية له غير ذلك والمشهوري
هو كل واحد من الطرفين من حيث الانتساب الى الآخر والفرق بين الاضافة والمضاف
هو ان الاضافة نسبة بين الطرفين والمضاف هو نسبة كل واحد من الطرفين او

كل واحد

كل واحد من الطرفين من حيث الانتساب الى الآخر وايضا الاضافة لا تعقل بالقياس
والمضاف يعقل بالقياس والمضاف احد مقولات العرض لا الاضافة لان الاضافة
معنى حرفي لا يصلح ان يكون موضوعا او محمولا ومحمولا على موضوع بالذات والمقولة
ابهام محمولة بالذات على انواعها وانواعها موضوعات بالذات فالاضافة ليست بمقولة
من الاعراض والفرق بين المضاف وسائر المقولات النسبية هو ان المضاف
يعقل بالقياس الى الغير والغير ايضا يعقل بالقياس اليه والمقولات النسبية كل واحد منها
يعقل بالقياس الى الغير والغير لا يعقل بالقياس اليه كالاين مثلا هو اين بالقياس الى المكان
وماهية المكان ليست تعقل بالقياس الى الاين ومتى يعقل بالقياس الى الزمان وماهية
الزمان لا تعقل بالقياس اليه بل ماهيتهما مستغنيتان اي المكان في المكان والزمان في الزمان بعروض
نسبة من خارج لان ماهيتهما نفس تلك النسبة اعلم ان المضاف لا يمكن ان يعرض
للجوهر ولا للمقولة الاخرى غير الجوهر اذ لم يكن لها قوة القبول ومالا يكون له قوة القبول
لا يمكن ان يكون موضوعا ومعروضا لامر وقوة القبول يكون بالذات للمادة
ولما يتركب منها فالمادة وما يتركب منها يكون موضوعا ومعروضا للمضاف من سائر
المقولات بالذات ومما يجب ان من خواص المقولات ايضا بعرض الجوهر
بعروضها اياه اي الجوهر يكون موضوعا ومعروضا للاعراض بالذات وخواصها
بسبب عروضها مثلا المساواة واللامساواة والتناهي واللاتناهي الذي هو من
خواص الكم يكون اول عروضها للجوهر من حيث هو كم ومعروض للكيفية اذ الجوهر

يكون مساويا ولا مساويا ومشابها وغير مشابه في الكيف وزوجا وفردا في العدد
وسريعا وبطيئا في الحركة وشبيها وغير شبيه وشديدا وضعيفا في الكيفية وبالجملة
موضوع جميع الاعراض وخواصها هو الجوهر بالذات ولا واحد من الاعراض
يمكن ان يكون محلا وموضوعا للعرض بالذات وعلى هذا ليس ولا واحد من المقولات
يمكن ان يضاف الا الجوهر ان المضاف الحقيقي لا يمكن ان يعرض لغير الجوهر و
المضاف المشهور لا يمكن ان يكون سوى الجوهر وحلول المضاف في المحل الاعتبار
آخر للمضاف في المحل حتى يلزم التسلسل في الاضافات لان حلوله في المحل نفس
كونه فيه والكون مطلق ليس بمضاف مطلقا اذ المضاف ماهية تقال بالقياس الى الغير والكون
مطلق ليس بماهية كالابوة مثلا يكون مضافا الى البنوة وموجودة في الاب ووجودها
في الاب ليس بمضاف اخر يعرض لها وهو بعينه يكون مضافا الى الاب بل وجودها
فيه هو نفس كونها والكون ليس بمضاف بالذات وايضا ان كان المضاف عرضا
لنفسه فوجوده وجوده هو نفس حلوله في المحل فكيف يكون حلوله نفسه مضافا
اخر اليه فالحالية والمحلية ليست بمضافين حقيقيين حتى كان الموصوف بهما
مضافين مشهورين بل هما وجودان خاصان للحال في المحل والوجود ليس
بمضاف بالذات وخاصة المضافين من كل مضاف بهما في الوجود بان يكونا موجودين
معا ولذا لم يمكن ولا واحد منهما على الصاحبه بل يكونان معا ثم انما تصحابان
يكون ذلك الامر علة للنسبة والنسبة لها طرفان بالذات وطرفا النسبة هما المضافان

فالمضافان

٢٤

فالمضافان يكونان معا لكون النسبة علتهما وعلة النسبة معروض المضافين
او المضاف المشهور اما احدهما او كلاهما لان معروض المضافين اما ان
يتحركا معا او يكون احدهما متحركا والاخر ساكنا وعلى الاول يكون علة النسبة
حركتهما معا وعلى الثاني ما يكون به متحركا منهما والمراد بالمتحرك ههنا ما يكون بعد
العدم سواء كان دفعيا او بالتدريج والساكن ما يقابله ولا يمكن ان يكونا ساكنين
معا لان الساكن بهذا المعنى لا يمكن ان يكون اثنين معا حتى يتحقق النسبة بينهما ويكونان
مضافين على ما سنبين فصل في تحقيق ماهية الجسم واثبات تركيبه من الهيولى
والصورة وبيان كون كل منهما فنقول قد علمت ان الجسم التعليمي هو مقدار يمكن
ان يعرض له ابعاد ثلثة وعلمت ايضا ان المقدار مطلق موجود في الموضوع
فلو ايضا موجود فيه وما هو موجود فيه يسمى جسما طبيعيا فالجسم الطبيعي هو جوهر
قابل للمقدار الذي يمكن ان يعرض فيه ابعاد ثلثة وهو من حيث انه قابل لذلك
المقدار لم يكن فاعلا له بالضرورة ولا يمكن ان يكون فاعلا له امر خارج عن الجسم لا واسطة
امر داخل فيه وهو لا يكون الا قابلا فقط لانه يلزم ح ان لا يكون الجسم جنسا لما
تحته ولا يمكن ان يتكثر بالجزئيات مطلقا لا بالانواع ولا بالاشخاص بل يتكثر
بالاجزاء فقط لانه من حيث هو قابل يكون مادة وموضوعا للصورة و
الاعراض والمادة من حيث هي مادة وكذلك الموضوع من حيث هو موضوع
لا يكون جنسا بالضرورة كما علمت فالجسم الطبيعي لو كان قابلا فقط لم يكن جنسا

الجسم ٥

لا تحته ولم يتكثر بالانواع والاشخاص لكنه جنس لما تحته وكان كثيرا بالانواع والاشخاص
بالعرض كما كان مادة للصور وموضوعا للاعراض وكان كثيرا بالاجزاء فهو ليس
بقابل فقط بل كان قابلا وفاعلا لذلك المقدار معا والذي يكون به الجسم قابلا
يسمى هيولاه وما هو يكون به فاعلا يسمى صورته فالجسم مركب من الهيولى والصورة
وهو من جهة الهيولى يكون مادة للصور وموضوعا للاعراض ومن جهة الصورة
التي بها هو بالفعل يكون جنسا لما تحته وايضا لو كان الجسم بذاته قابلا فقط لم
يكن حلول ما حل فيه فاعلا بالذات لان القابل بذاته من حيث هو قابل لا يقتضي
ماهيته لحلول الصور والاعراض فيه ولم يصر فاعلا بالذات بل يصير بحلول كل صورة
كل ۲ فيه قابلا خاصا لا فاعلا والجسم يصير بحلول الصورة فيه فاعلا كما يصير به قابلا خاصا فانه خاصا ۲
يصير بحلول الصورة النارية فيه مفرقا وبحلول الصورة المائية فيه جامعا بالذات
اذ النار جسم مفرق بالذات والماء جسم جامع بالذات وكذلك سائر الاجسام
فان كل واحد منها بحلول الصورة فيه كان فاعلا خاصا كما كان قابلا خاصا فالجسم
لم يكن بذاته قابلا فقط بل كان مركبا من جوهرين يكون باحدهما قابلا وبالآخر
فاعلا لذلك المقدار والذي يكون به قابلا يسمى هيولاه وما يكون به فاعلا يسمى صورته
والجسم يكون منهما جميعا والصورة الجسمية لا يمكن ان يكون بدون الهيولى لانها
محتاجة الى الهيولى في الماهية والوجود والتشخص اذ الصورة يكون في الهيولى
يكون حيثية لا وجود لها في نفسها الا كونها فيها لاجل هذا يتشخص وما

طلبة



يحتاج الى امرين في الماهية والوجود والتشخص لا يمكن ان يكون بدون ذلك الامر
فالصورة الجسمية لا يمكن ان يكون بدون الهيولى بالضرورة والهيولى ايضا لا يمكن
ان يكون بدونها [illegible] لانها قابل ومنفعل لها بذاتها وما كان قابلا ومقتضيا
لامر بذاته لا يمكن ان يكون بدونه فالهيولى ايضا لا يمكن ان يكون الا مع وجودها
الصورة وهي مستغنية عن الصورة في الماهية والوجود والتشخص لان ماهيتها ووجودها
وتشخصها من فاعلها بلا مشاركة الصورة الجسمية ففاعلها لا يحتاج في جعل ماهيتها و
وجودها الا مشاركة الصورة التي لا يمكن ان يجعلها الفاعل الا مع الهيولى وفيها
ولا وجود لها بغير ذلك والمقدار ايضا لم يكن بلا جسم لانه عرض والعرض لا يمكن
قوامه ووجوده وتشخصه خلوا عن الموضوع وموضوعه هو الجسم ايضا والجسم ايضا
لا يكون بلا مقدار لانه قابل ومقتض له من جهة الهيولى وفاعل له من جهة الصورة
وما كان قابلا وفاعلا لشيء بالذات فهو علته التامة والعلة التامة لم يكن بلا معلولها
بالضرورة فالجسم لم يكن بلا مقدار بالضرورة وهو من جهة قبوله لذلك المقدار متصل بالذات
وقابل للانفصال والقابل للانفصال لا ينعدم بقبول الانفصال لا كميته ولا ذاته
لان الشيء انما ينعدم بانعدام علته وعلة الكمية هو الجسم باعتبار الهيولى والصورة
وعلة الجسم هو الفاعل والقابل وليس ولا واحد منهما ينعدم بطريان الانفصال
الجسم ۲ على الجسم ايضا فان الكمية انما ينعدم بانعدام تمام علة تامة لها والجسم انما ينعدم
بانعدام الهيولى او الصورة او بانعدامهما جميعا والهيولى لا ينعدم لامتناع

انعدام فاعلها الذي هو العقل والصورة الجسمية ايضا لا ينعدم لاستحالة انعدام فاعلها و
قابلها اللذين هما النفس او الهيولى فانه بل الانفصال لا ينعدم بطريان الانفصال
لا كمية ولا ذاته بالضرورة بل انه يبطل الانفصال الذي هو الجسم الطبيعي بطريان الانفصال
متجزيا باجزاء يكون كل واحد منها جرما آخر وذلك الجسم لا جزئيا امر طبيعي ولا يمكن
انعدام الجسم التعليمي عن الجسم ما لم يمكن انعدام الجسم بهيولاه او بصورته الجسمية ولا يمكن
انعدام الصورة الجسمية عن الهيولى ما لم يمكن انعدام الهيولى او النفس ولا يمكن ههنا
بالضرورة لانها لا تكون تحت الكون والفساد والصورة الجسمية مع وجود علتها التامة
لو انعدمت فلم صارت موجودة في ذلك الان بعينه فان وجبت وجودها بوجود
علتها التامة فلم صارت معدومة وان لم يجب فلم صارت موجودة في ذلك
الان بعينه وايضا فلم يوجد شخص آخر منها مع ان الهيولى التي تتشخص بها يكون موجودة
بشخصها بعينها وما يمكن ان يتغير بنحو من الانحاء وكذلك الجسم التعليمي لو انعدم مع
وجود علته التامة فلم يصر موجودا في الان الذي ينعدم فيه وايضا فلم يوجد شخص بعينه صح
آخر منه مع ان الجسم الذي يتشخص به يكون موجودا بشخصه ولا يمكن ان ينعدم
ويوجد شخص آخر ايضا لاستحالة ذلك في علة الحدة قابلية الهيولى للصورة الجسمية
تكون بذاتها ولا يمكن ان تخرج الهيولى عن تلك القابلية بطريان الانفصال عليها
حتى يمكن انعدام الصورة الجسمية بطريان الانفصال عليها والصورة الجسمية
تتشخص بالهيولى والهيولى يستحيل ان ينعدم ويوجد شخص آخر فالصورة الجسمية

الص يستحيل



٢٦

ايضا يستحيل ان ينعدم ويوجد شخص آخر وكذا قابلية الجسم للجسم التعليمي ايضا يكون
بالذات لا يمكن ان يخرج عن تلك القابلية بطريان الانفصال عليه والجسم التعليمي
ايضا يتشخص بالجسم الذي يتشخص بالهيولى والجسم لا يمكن ان ينعدم ويوجد شخص آخر
بالضرورة فالجسم التعليمي ايضا لا يمكن ان ينعدم ويوجد شخص آخر بالضرورة بل القابل للانفصال وذلك الجسم بل
يصير بقبول الانفصال اجراما بالفعل لا جزئيات وكل واحد من تلك الاجرام يكون
جزءا بالشخص ونحن نحكم بانه جزء وهو كل اذ الجسم الطبيعي يتشخص بالهيولى
والهيولى في الجزء والكل شخص واحد فالجسم ايضا في الجزء والكل شخص واحد يكون
كلا وجزءا انما هو متكمم والاختلاف بالجزئية والكلية ليس بل خلاف تشخص بالجسم الذي
هو الكل والذي هو جزء ليسا شخصين منه بل شخص واحد يكون بقبوله التجزية
بما هو متكمم كلا وجزءا معا وهو في نفسه ليس الا واحدا منهما فالجسم جزئي مادته ويتكثر
بالاجزاء بما هو متكمم وكذا بصورته اي بما هو هو بالفعل ويتكثر بالجزئيات والاول
يتكثر بالجزئيات ان كانت جزئياته حقايق مختلفة فهو حقيقة جنسية والا فحقيقة
نوعية وجزئيات الجسم حقايق مختلفة كانت بعد فهو حقيقة جنسية والجنس اذا كان
مركبا من الهيولى والصورة فانه يتكثر بالانواع بتكثره من جهة الهيولى ومن
حيث هو متكمم بالاجزاء فالجسم يتكثر بالانواع بتكثره من جهة الهيولى والكمية
بالاجزاء ويتكثره بالاجزاء ولا انما المحلول الصورة فيها او الاعراض وحلول الاعراض
فيه من حيث يمكن ان يكون محلا لا يصير انواعا طبيعية لان موضوع العرض لا العرض

بحلول فيه نوعا طبيعيا بالضرورة فبحلول الصور الجوهرية فيه يصير انواعا طبيعية بالضرورة
فلا بد للجسم الطبيعي من ان يتكثر بانواع طبيعية من صور جوهرية بطريق الحلول الا انه
من الجهات التي يمكن ان يكون محلا لها انواعا طبيعية من الجهة التي يجوز ان يكون انواعا
وايضا من البين الواضح ان اختلاف البسائط بعضها مع بعض واختلافها مع المركبات
واختلاف المركبات بعضها مع بعض واختلافها مع البسائط انما يكون من الاختلاف
الذي يكون بين اجزاء شخص جسم بسيط لحلول الاعراض فيها وان كان البسائط
والمركبات تكون بحيث من الجهات اجزاء الجسم الواحد بالاعراض ايضا لكن اختلافها تحلقه
لا يكون بالاعراض فقط بل ازيد من الاختلاف الذي يكون بالاعراض فقط
كما ثبت بالحواس وذلك هو الاختلاف الذاتي يكون بالصورة الجوهرية
والاختلاف بالاعراض يكون بسببها كما سيجيء والجسم باختلاف الصور يكون انواعا
مختلفة لا باختلاف الاعراض واختلاف الصور يكون باختلاف قابلية الجسم
واختلاف قابلية الجسم باختلاف اجزائه وامكنته بما هو كم اذ الكم من حيث
هو كم له اجزاء وامكنة ليس كل واحد منها هو الآخر في الوضع وتلك الغيرية و
الاختلاف يكون للكم من حيث هو كم بالذات لا بعروض امور اخر وحلولها
فيه سواء كان تلك الامور صورا او اعراضا لان عروض تلك الامور وحلولها
فيه موقوف على اختلاف قابليته لها فانه ما لم يكن قابلا لها لم يكن معروضا وموضوعا
لها الا انه من حيث انه جسم مختلف كان منشأ للاختلاف والغيرية

[illegible]

اختلاف



اختلاف الصور وغيريتها يكون باختلاف قابلية الجسم واختلاف قابليته بسبب بكونها
اختلافه بالاجزاء والامكنة من حيث هو كم اذ الكم لا يمكن ان يتصور بدون
الاجزاء والامكنة وان لم يكن الاجزاء والامكنة فيه منفصلة بالصورة بل يكون بالفعل
منفصلة فان الكثرة من خواص الكم والغيرية والاختلاف من لواحق الكثرة فالكم
من حيث هو كم كثير ومختلف بالذات وما سواه كثير ومختلف فالجسم من حيث
انه كم كثير ومختلف بالاجزاء والامكنة والاختلاف بالاجزاء والامكنة من تلك الجهة بالذات صح
سبب لاختلاف قابليته وباختلاف قابليته يختلف الصور والاعراض بالجملة الكم كثير
بذاته اي من حيث الكثرة ما يعرض له وما يعرض له الكم بالذات فهو كثير بالاجزاء والامكنة
بالذات فالجسم الطبيعي لانه كم بالذات كثير بالاجزاء والامكنة المتخالفة في الوضع بالذات
وتلك الكثرة هي الاختلاف من حيث الاختلاف قابليته واختلاف قابليته منشأ الاختلاف
الصور وغيرها واجبها فلا علة لاختلاف الصور في البسائط والمركبات غير اختلاف
الجسم بالاجزاء والامكنة من حيث هو كم بالذات وان كانت الصور والاعراض
السابقة في انقلاب اجزاء العناصر بعضها ببعض وفي تكوين المركبات عن
البسائط لها دخل في تعيين المادة وفي تعيين قابليتها للصورة اللاحقة لكنها
من المعدات والمعد لا يمكن اجتماعه مع المعد له في مادة وموضوع واحد بل الجسم
ما لم يتعرى عن الصورة والاعراض السابقة مطلقا لم تتلبس بالصورة اللاحقة وما
لم تتلبس بها وتتشخص يستحيل ان يكون موضوعا للعرض من الاعراض سوى الكم الاول

هو لازم للجسم ولا مدخل له في كونه مادة للصورة بل كان دخيلا في اختلاف قابليه
كما علمت اعلم ان هيولى الاجسام كلها واحدة فلكية كانت او عنصرية لان الاجسام
انما تختلف بالصور النوعية والفصول واختلافها بالصور والفصول فرع اشتراكها
في معنى الجسم الذي يكون مادة بالقياس الى الصور وجنسا بالقياس الى الفصول و
اشتراكها في معنى الجسم يستلزم وحدته ووحدته يكون بوحدة الهيولى اذ الهيولى
لو لم يكن واحدة لم يكن الصورة الجسمية ايضا واحدة لان وحدة الحال وكثرته
يكون بوحدة المحل وكثرته بالضرورة وعلى هذا لم يكن الاجسام مشتركة في معنى الجسم
لم يكن اختلافها بالصور والفصول بل كانت اشتراكها في لفظ الجسم واختلافها
في معناه وهذا خلاف الفرض وخلاف بديهة العقل فهيولى الاجسام كلها حقيقة
واحدة وشخص واحد بالذات اذ الجسم من حيث هو مادة متشخص واحد وتشخصه
يكون بهيولاه لانه ~~لو كان يكون متكثرا بالذات~~ متشخص واحد بالذات وكثرتها — فهيولاه
لاجزاء انما كان لحلول الصور فيها فكان كثيرا بالانواع والاشخاص بالذات
وبكثرتها هذه يتكثر الهيولى والصورة الجسمية ايضا فهيولى الاجسام
واحدة متحققة في تشخصها كثيرة بالاجزاء والانواع بتبعية الجسم والجسم كثير بالاجزاء
والانواع والاشخاص بالذات وواحد بالشخص بتبعية الهيولى والصورة
الجسمية ايضا واحدة بالهيولى وكثيرة بالجسم من غير ان يكون لها في نفسها وحدة ولا كثرة
وكذا المقدار يكون واحدا بوحدة الجسم وكثيرا بكثرته مع ان الجسم كثير بالذات

لمعروضيته



لمعروضيته وموضوعيته اياه لان الصور والاعراض لم يكن موصوفة ومعروضة الا
بالذات كما علمت مرارا في اثبات العقل والنفس وبيان نسبة كل واحد
منهما الى الآخر فنقول قد علمت وجود الهيولى ووجود الصورة وكون الجسم مركبا منهما وعلمت
ايضا ان الهيولى قابلة فقط لانها القابل بذاته لم يكن فاعلا بالضرورة فلها فاعل بالضرورة وفاعلها يجب
ان لا يكون ذاته وفعله في الهيولى ولا ايضا مركبا منها ومن الصورة لان ما يكون ذاته
في الهيولى يحتاج اليها في القوام والوجود والتشخص وما يحتاج اليه الشيء في هذه يستحيل
ان يكون فاعلا له لا بنفسه ولا بمشاركة امر بالضرورة وكذا ما يكون فعله بالذات
في الهيولى لا يمكن ايضا ان يكون فاعلا لها بالضرورة والمركب من الهيولى والصورة يحتاج
الى الهيولى بالذات وما يحتاج اليها بالذات لا يمكن ان يكون فاعلا لها بالضرورة
والذي لا يكون ذاته وفعله في الهيولى هو العقل فعلة الهيولى وفاعلها هو العقل
والصورة الجسمية لما كانت لازمة للهيولى بذاتها واللازم يكون مجعولا لملزومه — بجعل م
وجب ان يكون فاعلها فاعل الهيولى من الجهة التي يكون فاعلها لانه ان لم يكن فاعلها فاعل
الهيولى او كان لا من الجهة التي يكون فاعلها لا يمكن صدور كل واحد منهما عن فاعله — بل في م
بدون الآخر لان ~~فاعل كل واحد منهما من فاعله بدون الآخر~~ لان فاعل كل واحد منهما
من الجهة التي يكون فاعلا له غير فاعل الصاحب ولا فاعل صاحبه فح امكن وجود
فاعل كل واحد منهما بدون فاعل صاحبه فامكن صدور كل واحد من الهيولى و
الصورة عن فاعله بدون الآخر وعلى هذا التقدير يلزم بطلان التلازم وقد ثبت تلازمهما

بالضرورة فاعل الصورة الجسمية هو فاعل الهيولى من الجهة التي تكون فاعلا لها لكنه يكون
فاعلا للهيولى اولا وبالذات وفاعلا للصورة بتوسط الهيولى وهو عقل بالذات
لانه فاعل للهيولى بالذات ونفس بالعرض لانه فاعل للصورة بتوسط الهيولى
فالعقل هو نفس بالعرض لان الهيولى بالذات هو جسم بلزوم الصورة و
النفس هي عقل بالذات لان الصورة بالذات لازم للهيولى وواجب بها و
فجعل واحد منهما اللازم والملزوم يكونان من جاعل واحد من جهة واحدة لكن اللازم يكون مجعولا
بجعل ملزومه والملزوم مجعول بالذات فثبت وجود العقل والنفس وتبين نسبة
كل واحد منهما الى صاحبه

في تقسيم العلل وبيان اقسامها قد علمت

مما قلنا ان الموجود بالمعنى البديهي الذي هو موضوع ذلك العلم
محتاج مطلقا ولا بد للمحتاج في ان يتحقق من المحتاج اليه والمحتاج اليه
لا يخ اما ان يكون محمولا على المحتاج بحمل هو هو اولا الاول
هو علة القوام والثاني اما ان يجب وجود المحتاج به ام لا
الاول هو علة الكون والثاني اما ان يكون ماهيته المحتاج
محمولة وموجودة منه اوله الاول هو الفاعل والثاني هو الغاية
لان احتياج الشيء بالذات اما في الماهية او في الوجوب
او الوجود والمحتاج اليه في الماهية يسمى علة القوام وفي الوجوب
يسمى علة الكون وفي الوجود ان كان منه الوجود يسمى فاعلا

وان كان



وان كان له ولاجله يسمى غاية فالعلل بالذات على اربعة اقسام علة القوام وهي
وهي المادة ٥ص
الصورة ايضا لان الشيء بها هو ما هو وعلة الكون وعلة الوجوب وهي الفاعل والغاية
وعلة قوام الكل من الشيء الذي يقال عليه في جواب ما هو وماهيته بها ما هي وليس هذا
الا الجنس والفصل فعلة القوام هي الجنس والفصل الجنس بالذات والفصل بالعرض
اذ الفصل يكون مقوما للنوع وعلة لقوامه اذا كان الشيء الداخل في مفهومه
هو حقيقة الجنس فان الشيء الداخل في مفهومه ان لم يكن حقيقة الجنس او
احتمل ان يكون غيرها لم يكن الفصل علة لقوام النوع بل يكون الفصل لا بالذات
ولا بالعرض كالناطق مثلا يكون فصلا للانسان اذا كان الشيء الداخل في
مفهومه هو حقيقة الحيوان فانه ان لم يكن حقيقة الحيوان او احتمل ان يكون
غيرها لم يكن الناطق فصلا للانسان لا بالذات ولا بالعرض فالفصل مقوم
يكون ٥
للنوع وعلة لقوامه بالعرض وباعتبار الجنس فالجنس يكون مقوما
وعلة بالذات وماهية النوع بالجنس هي هي بالفصل باعتبار الجنس
ولهذا الاولى ان يقال الفصل معنى الجنس في جواب ما هو الجنس يقع بدونه ومعه و
ما يقع في جواب ما هو بالذات لهذا السبب يكون منحصرا في الجنس والفصل الواقع في
جواب ما هو بالعرض بهذا السبب ينحصر في الجنس والحد التام يقع باعتبار
الجنس كما ذهب الحكماء والشيخ حكى عنهم بالحمل على القوام يكون اما بالذات
واما بالعرض والتي يكون بالذات هي الجنس ان لم يتبرأ سه لا مع قيد آخر

في جواب ما هو كالجنس بالقياس الى النوع والتي بالعرض هي ما لا يجوز ان يقع كذلك في
جواب ما هو كالفصل بالقياس الى النوع والتي بالذات ايضا ان احتاج في
القوام الى امر يتقوم به لم يكن علة للقوام الا بما يتقوم به حتى ينتهي الى امر
لا يحتاج في القوام الى ما يتقوم به بل قوامه يكون بذاته وهذا هو الجنس العالي
وهو علة القوام بذاته وما تحته يكون علة للقوام سواء كان بالذات او
بالعرض فعلة القوام يكون اما بذاته او بالذات او بالعرض والذي يكون
بذاته كالجنس العالي وما يكون بالذات كالاجناس المتوسطة وما يكون بالعرض
كالفصول وعلة كون كل شيء هو ما يكون الشيء كائنا عنه وواجبا به وما يكون
الشيء كائنا عنه وواجبا به هو مادته وصورته فعلة كون كل شيء هو مادته و
صورته المادة بالذات والصورة بالعرض لان الصورة كائنة عن المادة
بالذات والكائن بالذات لم يكن مبدأ للكون الا بالعرض فالصورة
لا يكون مبدأ للكون الا بالعرض والمادة مبدأ للكون بالذات
والصورة كائنة عنها وواجبة بها لا يقال ان لم يجب بها لا يخلو اما ان
وجودها بذاتها او بفاعلها فقط او بفاعلها وقابلها معا وعلى الاول
لزم امكان وجود الصورة في نفسها لا مع مادة ولا فيها وعلى الثالث
لم يحصل وجودها بوجود كل واحد منهما مع قطع النظر عن صاحبه فيمكن
ان يكون المادة موجودة في نفسها لا مع صورة وقد ثبت استحالة وجود

كل واحد



كل واحد منهما لا مع صاحبه هذا خلف لا يمكن ان الصورة يجب وجودها بالمادة فقط
وبالفاعل يكون موجودة لا واجبة وايضا الصورة تحتاج بالذات الى المادة
ولا يمكن ان يكون الا منها ومعها والمادة من حيث هي مادة لا يمكن ان
يكون علة لقوامها ولا غاية وفاعلة لها بالضرورة فيكون موجبة لها وعلة لوجودها
بالضرورة اذ لو لم[2] يكن الصورة مفتقرة اليها بالذات بنحو من الانحاء فلا يستحيل — لم يكن موجبة لهما ايضا[2]
وجودها بدونها هذا خلف لا يمكن فالمادة علة لكون الصورة وموجبة
لها بالضرورة[2] والعرض ايضا كائن عن المادة وواجب بها لكن بعد كون الصورة — ان الصورة كائنة عنها ووجوبها بها بالضرورة م
ووجوبها لان العرض هو كائن عن الموضوع وواجب به والموضوع
كائن عن المادة وواجب بها بكون الصورة عنها ووجوبها بها فالعرض
ايضا كائن عن المادة وواجب بها والمادة علة لكونه ووجوبه بعد
كون الصورة ووجوبها اذ العرض يستحيل ان يجب بالمادة ويكون
عنها من الفاعل الا بعد وجوب الصورة بها وكونها عنها من الفاعل لان
الفاعل يحتاج في تكوين العرض الى الصورة بل العرض في نفسه لا يمكن
ان يوجد من الفاعل في الة بل قبل وجود الصورة منه فيها لان الصورة
يحصل بوجودها عن المادة نوع طبيعي والعرض لا يحصل بوجوده
نوع طبيعي بل الحال ان يوجد في نوع طبيعي يكون متشخصا وما يحصل
بوجوده نوع طبيعي عن المادة متقدم بالذات على ما لا يحصل بوجوده

نوع طبيعي ويحال ان يوجد في نوع طبيعي فالصورة تكون مع المادة قبل
العرض بالذات والمادة علة لكونها اولا وعلة لكونه ثانيا وتكون
الصورة عنها تتكون الانواع الطبيعية وتكون الاعراض تتكون الانواع
الصناعية والمحمولات العرضية من الموضوعات بالجملة كل ما تكون حالا
في شيء سواء كان صورة او عرضا يجب وجوده لمحله ومحله علة موجبة له
بالضرورة اذ الحال يحتاج بالذات الى المحل والمحل من حيث هو محل لا يمكن
ان يكون علة لغيره صورية او فاعلية او غائية بالضرورة فهو موجب بالضرورة اذ لو
لم يكن موجبا ايضا لما يحتاج اليه بالذات بنحو من الانحاء ورجح امكان وجوده
بدونه فلا يكون حالا فيه وقد فرض انه حال هذا خلف لا يمكن
فكل ما كان حالا في شيء سواء كان صورة او عرضا يجب وجوده لمحله ومحله
علة موجبة له بالضرورة وبوجوب الحال يجب وجود المركب من الحال والمحل
والمحل ايضا ان كان مركبا من الحال والمحل يجب وجوده بمحل لا يكون
مركبا من الحال والمحل وهذا هو الهيولى الاولى فكل ما كان حالا في
شيء او مركبا من الحال والمحل يجب وجوده بها ويتكون عنها بلا واسطة
او بواسطة ومن لا يتكون عن شيء وما لا يتكون عن شيء لم يمكن قابلا للعدم
بالنظر الى ذاته اي لا يمكن بالنظر الى ذاته لانه لو امكن عدمه بذاته
لامكن عدم علته بذاتها وامكن وجودها بدونه ولا يمكن عدم علته

بذاتها

٣١

بذاتها ولا وجودها بدونه بالضرورة فلا يمكن عدم ما لا يتكون عن شيء بالنظر الى ذاته و
الهيولى لا تتكون عن شيء فلا يمكن عدمها بالنظر الى ذاتها واذا لا يمكن عدمه بالنظر
الى ذاته يجب وجوده بذاته فالهيولى يجب وجودها لذاتها وكانت موجودة من
فاعلها لا عن شيء دائما وما يتكون عنها بلا واسطة او بواسطة يجب وجوده بها و
تكون موجودا من فاعلها بالضرورة بل كل ما كان قابلا للوجود بذاته لم يمكن قابلا
للعدم بذاته لان العدم ليس هو الوجود ولا هو لازما للوجود حتى كان
قابل الوجود بذاته قابلا للعدم بذاته بل العدم رفع الوجود وسلبه و
القابل للوجود بالنظر الى ذاته يستحيل ان يكون قابلا لرفعه وسلبه ايضا بذاته و
تلك الجهة التي يكون قابلا له بعينه والصور الكائنة الفاسدة والتي تكون تحت
الحركة والتضاد لم يكن بذاتها قابلة للعدم بنفسها بل لو كانت فبالعرض وباعتبار
المادة او الموضوع فان المادة او الموضوع من كان قابلا لضد امر او مجانس
له كان قابلا بالعرض لعدم ذلك الامر الذي يكون له وقابلا لوجوده بالفعل
وقابلية المادة او الموضوع لعدم ذلك الامر قابلية ذلك الامر لعدم نفسه
بالعرض فان كان شيء قابلا للعدم نفسه يكون بالعرض وباعتبار المادة او
الموضوع واما الشيء الذي لم يكن له مادة وموضوع اما ان كان ولا يكون
تحت حركة وتضاد لم يكن قابلا للعدم نفسه لا بالذات ولا بالعرض وتبين
مما قلنا انه ليس ولا واحد من الموجودات قابلا للعدم نفسه بالذات كائنا او غير

كائن يكون في تحت الحركة المقتضية وان لا يكون ونعني بالكاين في ذلك العلم ما كان
وجوده عن شيء ووجوبه به والكاين بهذا المعنى يكون اما مكونا او محدثا والمكون
بهذا المعنى يكون اما مكونا او محدثا والمكون هو ما كان وجوده عن الشيء لا بالحركة كالافلاك
والعناصر البسيطة والمحدث هو ما كان وجوده عن الشيء بالحركة ويكون الشيء عن الشيء
بطريق الحدوث يكون اما بالاستحالة او بالاستكمال والمراد بالاستحالة هو الكون
الذي بالتلطف ومثل كون المركبات الطبيعية عن بسائطها وكون اجزاء البسائط
بعضها عن بعض والمراد بالاستكمال هو صيرورة الشيء كاملا بالاعراض والكمالات
الزائدة كمالات ثانية كصيرورة الصبي رجلا فالكون بطريق الحدوث
على المجرى الطبيعي منحصر في هذين وكل ما ليس بواحد منهما لم يكن على المجرى
الطبيعي والكائن مطلق سواء كان مكونا او محدثا يحتاج بالذات الى ما
يتكون عنه حتى ينتهي الى ما يتكون الكائن بالذات وهو المبدأ الاول وهو
واجب بذاتها وموجود عن فاعلها لا عن شيء اما كما علمت وقد لاح في
خلال ما تلونا لك ان علة الكون ايضا يكون اما بذاتها او بالذات او بالعرض
وعلة الكون بذاتها هي التي لا يتكون عن شيء ولا يجب به بل كل كائن يتكون
عنها ويجب بها وهي واجب بذاتها وموجود عن فاعلها لا عن شيء وهذا هو المبدأ
الاول وعلة الكون بالذات هي التي يكون علة لكون ما يتكون عنها لكن لا بما
هو هو بالفعل بل بما يتكون عنه ويجب به كالجسم بالقياس الى ما يتكون عنه

من الافلاك



من الافلاك والعناصر من حيث هو مادة لها فانه يكون علة لكونها بالذات لكن لا بما هو هو
بالفعل بل بما هو كاين عنه وواجب به وهو المبدأ الاول وان يكون هو بالعرض
كالصور والاعراض بالقياس الى الانواع الطبيعية والصناعية والمحمولات العرضية فانها
بسيطة وكاينة بذاتها فلم يكن علة للكون الا بالعرض وباعتبار علة كونها بذاتها

**فصل في تحقيق الفاعل والغاية وبيان اي منهما** اعلم ان فاعل كل شيء
هو جاعل ماهيته ووجوده معا وغايته هي التي كان فعله بها ولاجلها فاعلا وكل
واحد منهما يكون اما بالذات واما بالعرض والفاعل بالذات هو ما كان فاعلا
في نفسه موصوفا بانه فاعل حقيقة لا باتصاف امر اخر به والفاعل بالعرض هو الفاعل
بالذات هو ما لا يكون فاعلا وموصوفا بانه فاعل حقيقة بل يكون اتصافه به
مجازا وباتصاف امر اخر به والغاية بالذات هي التي بها ولاجلها كان الفاعل
فاعلا والغاية بالعرض هي التي لم يكن الفاعل بها ولاجلها فاعلا بل الفاعل
كان فاعلا بامر ولاجل امر اخر يكون ذلك متعلقة ومرتبطة به نوعا من التعلق
والارتباط وما كان بالذات من كل واحد يكون اما بذاته او بغيره والفاعل منهما
بذاته هو الذي لا يكون فاعلا قولا من غير ذاته بل في ذاته بذاته ولذاته كان فاعلا بامر ما
والفاعل بغيره هو الذي كان فاعلا بامر ولاجل امر اخر ولا يكون بذاته
بذاته ولذاته فاعلا والغاية بذاتها هي التي لا يكون غاية بامر اخر بل ذاتها
بذاتها يكون غاية وسببا لان يكون الفاعل فاعلا وما يكون غاية بغيره بخلافها

والمفعول والمجعول ايض يكون اما بالذات واما بالعرض والذي يكون بالذات
هو ما يتصف بالامكان والوجوب والوجود في نفسه ولم يكن اتصافه باتصاف
امر آخر بها كالمهيات الممكنة مطلقا وما يكون بالعرض بخلافه كالامكان و
الوجوب والوجود فانها لم تتصف بهذه بنفسها بل يكون اتصافها باتصاف
المهيات بها والمجعول بالذات ايض يكون اما بذاته او بغيره وما يكون بذاته
هو الذي لا يكون امكانه ووجوبه وكونه عن شيء ولشيء كالهيولى وساير المبدعات
فانها تكون ممكنة وواجبة بذواتها وكاينة عن فاعلها لا عن شيء وما يكون مجعولا
بغيره كان بخلافه كالكاينات مطلقا سواء كانت مكونة او محدثة فان امكانها
ووجوبها بشيء وكونها ووجودها عنه كما علمت وكل ما كان ذاته ووجوده عن
شيء فامكانه ووجوبه ايض يكون عنه لانه لو لم يكن امكانه ووجوبه عنه لم يمكن
ولم يجب ان يكون ذاته عنه فيستحيل ان يكون ذاته عنه وقد فرضنا انها تكون
عنه هذا خلف لا يمكن فكلما كان وجوده عن شيء فامكانه ووجوبه ايض عنه ذاته صح
ان [illegible] كان ممكنا وواجبا ان يكون عن فاعله عن شيء لا عن غيره لا
شيء والمعلول بالعرض مطلقا كما لا يمكن وجوده بلا معلول بالذات كذا العلة
بالعرض مطلقا يمتنع وجودها بلا علة بالذات والمعلول بغيره ايض مطلقا كما
لا يمكن وجوده بلا معلول لذاته كذا العلة بغيرها يستحيل وجودها بلا علة لذاتها
والعلة بالعرض وبغيرها لو كانت موجودة فالعلة بالذات ولذاتها تكون موجودة

بالفعل لكنها



بالفعل لكنها بعضها موجودة بالبديهة فالعلة بالذات ولذاتها موجودة بالفعل فقد صح
ما قلنا وجود المبادي وتناهيها بالفعل فنقول الفاعل بذاته هو الغاية بذاتها
اذ الفاعل بذاته هو الذي لا يكون فاعلا بامر ولامر غير ذاته فذاته هي الغاية
وهو الغاية بذاته وايض الغاية هي التي يكون الفاعل بها ولها فاعلا والفاعل
بذاته يكون بذاته ولذاته فاعلا فذاته هي الغاية وهو الغاية بذاته والفاعل
بذاته لم يكن موجودا بالمعنى البديهي الذي هو موضوع ذلك العلم اذ الموجود بهذا
المعنى يكون قابلا للوجود والقابل للوجود مطلقا مفعول ومجعول والفاعل بذاته
لم يكن مفعولا مطلقا فالفاعل بذاته لم يكن موجودا بهذا المعنى بالفعل بل كلما كان
موجودا بهذا المعنى محتاج في ذاته ووجوده اليه والفاعل بذاته لم يكن علة القوام
لانها تكون موجودة بالمعنى البديهي ومحمولا عليها ما يتقوم بها والفاعل بذاته لم يكن
موجودا بهذا المعنى ومحمولا على شيء من الاشياء فكذلك لم يكن هو علة الكون لان
علة الكون ايض تكون موجودة بهذا المعنى وقابلة بذاتها وهو لا يكون موجودا
بهذا المعنى ولا قابلا مطلقا بنحو من الانحاء ولو لم يكن علة الكون بالفعل لكان
مطلقا يحتاج في الكون الى علة الكون وعلة الكون يحتاج في القوام الى علة
القوام وعلة القوام وكل ما يتقوم بها سواء كان بالذات او بالعرض يحتاج في
الذات والوجود معا الى الفاعل بذاته فثبت تناهي العلل والمعلولات متعالي الفاعل
بذاته الذي هو الغاية بذاته فصل في ترتيب صدور الاشياء من فاعلها

[illegible]

ورجوعها اليه اعلم ان الاشياء لما كانت بذواتها اصلا وفرعا والاصل والفرع لا يمكن

ان يكونا معا بالذات في المهية والوجود لصدورهما فاعلا بترتيب يكون حكما وضروريا بالنظر الى ذواتها الا ان فاعلها وخالقها يفتقر ويوجب اولا وبذاته

شيئا وبتوسطه شيئا آخر لان ما يفتقر ويوجب امرا بذاته اذا لم يكن تاما وكاملا

بذلك الامر بالضرورة وهو في نفسه بدون ذلك الامر كان ناقصا وخالق الاشياء وجاعلها

لم يكن في نفسه ناقصا حتى يصير بما يفتقر ويوجب في ذاته تاما وكاملا بل كل تام وكامل

يكون منه وبه تاما وكاملا وهو في ذاته فوق التمام ولم يسنده واحدة الا جميع الاشياء

ولكن الاشياء لما اختلف في ذواتها ومراتبها اشير بتحليلها اليه واذا علمت هذا فاعلم ان

المعلول الاول الجاعل لا يكون عن شيء لا في ذاته ولا في فعله لان ما يكون عن شيء في ذاته

او فعله لم يكن ذلك الشيء فعله بالضرورة فان ذاته او فعله يكون متوقفا على وجود ذلك

الشيء بالذات فكيف يمكن ان يكون ذلك الشيء فعله فهو انما يتقدم عليه او يكون معه

بالذات اذ الفاعل في ذاته ليس بكثير ولا ذو اجزاء مطلقا كما علمت فيكون متقدما

عليه بالذات فذلك الشيء هو المعلول الاول لا هذا وقد فرض انه هذا اما المعلول

الاول الجاعل لا يكون ذاته وفعله عن شيء هو العقل فالمعلول الاول انما هو العقل

اذ النفس والطبع وان كان ذاتهما لا عن شيء لكن فعلهما عن شيء لان فعل النفس

اولا يكون عن مادة وفيها وفعل الطبع يكون اولا عن موضوع وفيه والهيولى

ايضا وان كان ذاتها لا عن شيء لكن ليس لها فعل بالضرورة ولا يمكن ان يكون فاعله

لا بالذات



لا بالذات ولا بالعرض لانها قابلة بذاتها وما كان قابلا فانه يستحيل ان يكون

فاعلا لمقبوله لا بالذات ولا بالعرض لان مقبوله يكون مجعولا من فاعله الجاعله

من الجهة التي يكون جاعلا له بعينها كما علمت فالقابل بذاته لو كان فاعلا لمقبوله

بالذات او بالعرض لكان فاعلا لنفسه بالذات والاخر لم يكن فاعلا لنفسه بالضرورة

لا بالذات ولا بالعرض فالهيولى الاولى ليس بفاعل مطلقا والمعلول الاول يجب

ان يكون فاعلا لها دونه بالذات ثم ايضا لا يكون صدورها اولا فما كان ذاته وفعله لا عن

شيء يكون منحصرا في العقل فهو اول المخلوقات والموجودات وهو بفاعله يكون فاعلا

للهيولى بالذات والهيولى لما كانت قابلة للصورة الجسمية مقتضية وموجبة

لها بذاتها كان جاعلها جاعلا للصورة ايضا بجعلها اياها الا انه لما كان الجاعل الذي

يكون جاعلا لها بالضرورة فجاعل الصورة ايضا هو العقل من الجهة التي يكون جاعلا

للهيولى لكن يكون جاعلا للهيولى بالذات وللصورة بجعلها اياها فلما كان

جاعلا للهيولى بالذات كان عقلا بالذات وجاعلا للصورة بجعلها كان

نفسا بالعرض فالعقل نفس بالعرض والنفس عقل بالذات وهما ليسا

بحقيقتين مختلفتين بل حقيقة واحدة كانت عقلا بالذات ونفسا

بالعرض والاعراض الذاتية ايضا لما كانت لازمة للموضوعات و

مجعولة بجعلها كان فاعلها فاعل الموضوعات من الجهة التي كان فاعلا لها بعينها

لكن يكون فاعلا للموضوعات اولا وبالذات وفاعلا لاعراضها وجاعلا لها

جاعله مدبر

اعلم ان العقل لا يقبل العدم بوجه من الوجوه

اي ليس بقابل للعدم مطلقا لا بالنظر الى ذاته

ولا الى غير ذاته لان عدمه باي وجه كان

يتوقف على عدم علته وعدم علته يستحيل

جميع الوجوه فعدمه ايضا يستحيل من جميع الوجوه

وما يستحيل عدمه من جميع الوجوه وليس بقابل

للعدم مطلقا لا بالنظر الى ذاته ولا الى غير

ذاته بل لو لم يتوقف عدمه بوجه من الوجوه

على عدم علته لما يستحيل عدمه ويكون

حينئذ قابلا للعدم بذلك الوجه وليس كذلك

لان عدمه باي وجه يكون بعدم علته بالضرورة

سواء كان بالنظر الى ذاته او الى غير ذاته بعدم العقل

باي وجه كان موقوف على المحال والموقوف على

المحال محال فعدم العقل محال من جميع الوجوه

ووجوده ضروري من جميع الجهات

منه

بفعلها ايضا لما كان فاعلا للصورة بنفسه بالذات كان نفسا بالذات وفاعلا لاعراضها
بفعلها كان طبعا بالعرض فالنفس طبع بالعرض والطبع نفس بالذات والنفس
والطبع ايضا ليسا حقيقتين مختلفتين بالذات بل تلك الحقيقة التي كانت عقلا
بالذات كانت بعينها نفسا وطبعا بالعرض كانت نفسا اولا وطبعا ثانيا
اذ المادة ما لم تتصور لم يكن موضوعه والعقل ايضا ما لم يكن نفسا لم يكن طبعا
تلك الحقيقة لما كانت فاعلة للهيولى بالذات كانت عقلا بالذات وفاعلة
للهيولى بالذات كانت عقلا بالذات وفاعلة للصورة والعرض بفعلها كانت
نفسا وطبعا بالعرض وبتلك الجهة التي كانت بها فاعلة للهيولى بعينها كانت
فاعلة لهما بالعرض اذ القابل والمقبول بالذات يمتنع وجود كل واحد منهما بدون
صاحبه كما علمت وفاعل العقل ايضا بتلك الجهة التي كان فاعلا له بعينها كان
فاعلا للنفس والطبع بالعرض على الترتيب الذي قلنا واذا سمعت هذا وعلمته
فاسمع واعلم ايضا ان العقل يكون بذاته معلولا ومفعولا وفاعله
يكون علة وفاعلا للهيولى بالذات وهو باعتبار الامكان والوجوب
الذاتي يمتنع ان يكون فاعلا لامرين ليس ولا واحد من الممكنات يمكن ان يكون
فاعلا لامرين باعتبار الامكان والوجوب كما اذا تبين انه لا بالذات
او بالعرض اذ الممكن من حيث هو ممكن قابل والقابل من حيث هو قابل
يستحيل ان يكون فاعلا لمعلول ولا لامرين ولا يمكن ايضا ان يكون العقل

باعتبار



المعقول ص

بالجهتين باعتبار التعقل والادراك فاعلا لامرين الا بالعرض لانه بالذات يكون فاعلا
بفاعله وباعتبار آخر ان قيل انه فاعل يكون بالعرض وبالمجاز لانه من جميع
الوجوه ممكن وقابل الا الوجه الذي يكون له فاعله وهو بذلك الوجه يكون
فاعلا وبغيره لا يكون الا قابلا والقابل بما هو قابل لا ان قيل انه فاعل فبالمجاز
وايضا العقل بعد الخلق يدرك الخلق ويدرك نفسه ويصير عارفا بخالقه فعلمه
في مرتبة الامر ومعرفة الخلق بخالقه يكون بعد معرفة خالقه به كما علمنا الانبياء
والنفس وعرفنا خالقنا وخالقها وان لم يدل عليه كنت كنزا مخفيا وغيره
من الاخبار الصحيحة وهذا الكلام وان كان خارجا عن قانون الحكماء الا انه
لكن افادنا في هذا المقام ما يفيده البرهان بالجملة العقل لا يمكن ان يكون فاعلا
لامرين او امور ليس ولا واحد منها متقدما على صاحبه بالذات بل كانتا معا
بالذات اذ العقل يكون فاعلا بفاعله وفاعله لا يمكن ان يكون كثيرا بوجه من
الوجوه وفي العقل ايضا لم يكن جهتين في مرتبة حتى كان يكون فاعلا
لامرين لانها تستند الى فواعل كثيرة في مرتبة وفاعل العقل ليس بكثير بالضرورة
فالعقل لا يمكن ان يكون فاعلا لامور كثيرة في مرتبة بالضرورة بل كل ما كان فاعلا
بالذات سواء كان بذاته او بغيره لا يمكن ان يكون فاعلا لامور كثيرة في
مرتبة اذ الفاعل بذاته لما لم يكن كثيرا لا بالذات ولا بالعرض لم يكن فاعلا اولا
لامور في مرتبة بالضرورة والفاعل بغيره لما كان بذاته وصفاته مفعولا و

وبفاعله يكون فاعلا لم يكن ايضا فاعلا لامور بعضها مترتبة لانه لو كان كذلك لكان له
الا هو فاعل كثرة مع مترتبة او جهات غير مترتبة والجهات ايضا يستدعي
فواعل كثيرة وهذا يستلزم كثرة الفاعل بذاته وهو ليس بكثير بالضرورة فلا فاعل
بالذات يكون فاعلا لامور بعضها مترتبة الا ما كان فعله بالذات في مادة او
بتوسطها فانه قد يتكثر فعله بتكثر المادة كما يتكثر ذاته بتكثرها وهو في نفسه مع
قطع النظر عنها لم يكن كثيرا لا ذاته ولا فعله اذ الكثير بالذات هو المادة
باعتبار الكمية وغيرها لم يكن كثيرا لا بها في المادة ايضا مع قطع النظر عن البعد
لم يكن كثيرة ولا قابلة بالذات لامور كثيرة لان كثرة القابل او المقبول بالذات
مع قطع النظر عن البعد يستلزم كثرة الفاعل بذاته وهو لا يكون كثيرا بالضرورة
بلوح مما قلنا ان العقل لا يمكن ان يكون كثيرا بالذات لا بالانواع ولا بالاشخاص
لان كثرة ما يمكن ان يتكثر بالانواع او الاشخاص اما بكثرة فاعله او بكثرة قابله
كما علمت في موضعه وليس للعقل قابل وفاعله ليس بكثير بالضرورة لا بالذات ولا بالعرض
فالعقل ليس بكثير بالذات لا بالانواع ولا بالاشخاص بل حقيقة واحدة وشخص واحد
بالذات وكثير بالانواع والاشخاص بكثرة الجسم بها او
فعله بالذات ايضا ليس بكثير بالانواع والاشخاص بالضرورة لان
فعله اولا هو الهيولى قابل وفاعلها هو العقل والعقل ليس بكثير
بالذات ففعله ايضا ليس بكثير بالذات بل هو كثير بكثرة الجسم وكذلك
النفس

وليس للهيولى صح

٣٦

النفس والطبع ليس ولا واحد منهما بكثير بالذات اذ ليس لهما فاعل بالذات وفاعلهما هو
فاعل العقل وفاعل العقل لا يكون كثيرا مطلقا فهما ايضا ليس بكثير بالذات لكن لما يتكثر فعلهما
بتكثر المادة والموضوع يتكثر ذاتهما ايضا بتكثر فعلهما بالانواع والاشخاص بالعرض لكن الهيولى
انها لما كانت علة لكون الجسم والجسم كثير بالذات فهي ايضا كثيرة بتكثره بالانواع والاشخاص
وبالجملة العقل واحد بالذات وفاعله الذي هو واحد بذاته وكثير بتكثره الجسم وكذا
النفس والطبع والهيولى ايضا واحدة بالذات وفاعلها الذي هو العقل وكثيرة
بتكثره الجسم والجسم من حيث هو كم كثير بالذات والكم كثير بذاته اي من شانه الكثرة والتنصيف
به وهو لا ينتصف الا بالعرض في الجسم لكنه مطلقا سواء كانت صورا او اعراضا
يكون وحدتها وكثرتها وحدة الجسم وكثرته والجسم واحد بالهيولى وهو بذاته لكن
الا باعتبار شخص واحد لا ثاني له كما لا ثاني للعقل والهيولى وهو كل بالنسبة الى اجزائه
عما هو شخص منهم وكلي بالنسبة الى جزئياته من حيث الطبيعة والذات مع قطع النظر عن
الشخصية والكمية فالعقل والنفس والطبع وكذا الهيولى يكون كل واحد منها كلا وكليا
وكثيرا اما بالاجزاء او الجزئيات بالعرض وباعتبار الجسم وهو من حيث هو كل وجزء قابل بالذات
الهيولاه ومن حيث هو كلي وجزئي فاعل بالذات لصورته اي بما يكون منه حسا بالفعل
وهو فاعله بالذات وصورته التي تتكون في مادته بالعرض لان صورته تكثر وجنسه
في كونه هي فاعله وواقعه في طريق فعلية من فاعله فان الجسم يكون جزء فاعله يكونها

ايضا صح

منه كما يكون عن مادته لكونها عنه فهي فاعلة له بالعرض كما كانت علة لكونه بالعرض والجسم
لها فاعل بالعرض كما كان لها قابلا بالعرض واما بالذات يكون فاعلا بنفسه بالذات
بالجملة الصورة يقال الصورة يقال بالاشتراك على معان مختلفة فيقال صورة لما به
الشيء هو هو ولما عنه الشيء شيء موجود بالفعل كما يقال للنفس صورة البدن ويقال
الصورة لما يكون عن مادة الشيء اي موضوعه وتكون علة لكونه بالعرض فالصورة
بالمعنى الاول علة لقوام الشيء وبالمعنى الثاني فاعلة له وبالمعنى الثالث علة لكونه
بالعرض فالجسم فاعل بالذات لصورته بالمعنى الثاني وبالمعنى الثالث واما
النفس فهو علة بالعرض لان صورته تلك فاعلة له بالعرض كما كانت علة لكونه بالعرض
فالجسم انما هو فاعل بالعرض كما كان لها قابلا بالعرض وفاعله بالذات فاعل بالذات
بالذات كما كان قابله بالذات قابلا بالذات والجسم لا يمكن ان يكون فاعلا بالذات
لصورته التي تكون عن مادته ويكون فيها سواء كانت جوهرا او عرضا جوهرية او
عرضية اذ الجسم انما يكون فاعلا لها بالذات اذا كانت هذه فاعلة بذاتها او بآلة
كما كان قابلا الهيولى بالذات وهي قابلة بذاتها وهذه ليست فاعلة بالجسم لا
بذاتها ولا بالذات لان قوامها ووجودها بالذات حتى يمنع اكثرها وفيها
وهي لهذا الاعتبار قابلة بالعرض والقابل من حيث هو قابل لا يكون فاعلا
بالجسم وليس لها بالذات الاعتبار والجسم غير هذه حتى كانت بهذا الاعتبار وبتلك

الجسم



الجسم فاعله بالذات فالجسم انه لم يمكن ان فاعلا بالذات وان كان فاعلا بالعرض كما قلنا
ولا جسم واحد يمكن ان يكون علة بالذات لجسم آخر بنحو من انحاء العلية اذ العلة بالذات
منحصرة في الاربعة المذكورة ولا واحد من الاجسام يمكن ان يكون فاعلا بالذات
لجسم آخر لان فاعل كل جسم بالذات هو فاعل هيولاه وصورته وفاعلها هو العقل
والنفس بالاستقلال او بتوسط كما علمت ان الجسم بتوسطها ولا ايضا بتوسط ولا جسم واحد
يمكن ان يكون غاية بالذات لجسم آخر لان غاية كل شيء هي ما كان فاعله لاجلها بالذات
فاعلا له وفاعل الجسم هو العقل والنفس وهما لا يكونان فاعلين للجسم ولا لاجله بالجسم
وعلة قوام كل شيء هي ما يحمل عليه بحمل هو هو وماهيته تكون لها هو ما هو ولا واحد
من الاجسام يحمل على جسم آخر بحمل هو هو ولا لجسم آخر هو ما هو بجسم ولا يمكن ان
يكون جسم علة لكون جسم آخر بالذات لان علة كون كل شيء هي ما يكون ذلك
الشيء عنه ويجب به بالذات ولا جسم يكون عن جسم آخر ويجب به بالذات بل
يكون صورة جسم عن مادة جسم آخر بالذات بالانقلاب عنه ويجب بالذات بالذات
بمادة جسم آخر لانه فانه لو يكون عنه ويجب به بالذات لما امكن وجوده
بدونه ووجوده يجب ان يكون بدونه ويمتنع ان يكون معه فلا جسم واحد يكون
علة لجسم آخر بالذات بنحو من الانحاء بالجسم وايضا الجسم كما علمت يتحصل واحد هيولاه

وهو ما عبر بكمه بقصر منتهيا بأجزاء تكون كل واحد منها هو الشخص وليس كذلك بأنه

جزء وهو كل والشخص الواحد لا يمكن أن يكون علة بالذات لنفسه ليحوج الانحا

ماله وتجزئته بالأجزاء لما كان قبوله للصور وقبوله للصور لما كان معا بلا ترتيب

لم يمكن أنواعه من حيث هو جنس منقسمة بل كانت معا بالنسبة إليه وهو معقول عليها

لا بالتقديم والتأخير بل معقول عليها معا على نسبة واحدة فلم يمكن أنواعه بعضها

علة بالذات لبعض آخر بخلاف الأنواع والجسم مع أنه كثير بالذات بالأجزاء والأنواع

حتى لا يمكن أن يكون بعض أجزائه وأنواعه علة بالذات لبعض آخر فكيف يمكن في

العقل الذي هو واحد بالذات بلا علة وكثير بتكثر الهيولى التي تتكثر بتكثر

الجسم بالأجزاء والأنواع أن يكون بعض أجزائه وأنواعه التي كانت له بالعرض

علة بالذات لبعض آخر فعلة العقل وفاعله هو الفاعل بذاته والعقل

فاعل للهيولى بالذات وبفعله الهيولى فاعل للصورة وبه فاعل للأعراض

والأحوال اللازمة للجسم ولأجزائه وأنواعه الأولية التي هي البسائط

من الأفلاك والعناصر وهو بأنه فاعل للهيولى يسمى عقلا وبأنه فاعل

للصورة يسمى نفسا وبفعله الأعراض والأحوال اللازمة يسمى طبعا وعنه هو

المرتبة يتم صدور أصول الموجودات فالعقل ... وحركته

الدائمة التي كانت من الأحوال اللازمة لجوهر الفلك صار الطبع نفسا

ولأجلها فاعلا للمعاني المعقولة التي هي من قبل الانفعال وصار الحس بالفعل

ولأجل حركته والعقل بلا علة ولأجله صار مدركا وعاقلا للأشياء

وللنفس وعارفا بلا علة وراجعا إلى فاعله الذي هو الفاعل بالعناية

بذاته فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون سبحان ربك

رب العزة عما يصفون وسلام

على المرسلين والحمد لله

رب العالمين